وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–

كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

==========

تخصص: مالية وتجارة دولية

الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية ومدى مساهمته في تنمية الصادرات" دراسة حالة دول الساحل خلال فترة 2010 _2020"

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين:

- موهوب أغيلاس
- كاتب وليد

تحت إشراف الأستاذ:

دوحة سلمى

لجنة المناقشة:

رئيسا	د.بزة صالح
مشرفا	د.دوحى سلمى
ممتحنا	د.فضيلي سمية

السنة الجامعية 2021/2020

شكر و تقدير

نحمد الله عز و جل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، و الذي ألهمنا الصحة و العافية و العزيمة .

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة " دوحى سلمى " على كل ما قدمته لنا من

توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، فلولا

مثابرتها ودعمها المستمر ما تم هذا العمل. و بعدها فالشكر موصول

لكل أساتذتنا الذين تتلمذنا على أيديهم في كل مراحل دراستنا حتى

نتشرف بوقوفنا أمام حضرتكم اليوم.

موهوب أغيلاس

وليد كاتب

إهداء

الحمد لله دائما و أبدا و خلص جزء من المشوار و انتهت مسيرتي الجامعية بعد تعب وجهد كبير، كل الشكر و الثناء للوالدين، إلى من أشعل لي أول شمعة، إلى عبق طفولتي، إلى دفء حياتي، وأريج شبابي، إلى ملجئي وملاذي، إلى من تحمل كل لحظه ألم في حياتي وحولها

إلى لحظات فرح، إلى من حماني من حر الصيف بورود من أزهار الربيع، إلى حبيبي

وروح قلبي إلى أبي، وإلى من ساندتني يوم ضعفي، إلى حبيبتي

التي شاركتني همي وحزني، إلى من ذرفت

الدموع من أجلي، إلى من سقتني الحب في صغري حتى أرتوت منه

عروق جسدي، إلى من ارتحلت لها روحي

لتعانق روحها العذبة وتتصاغر أمام صفائها، إلى أمي.

إلى اخي الكبير، لطالما كنت أبي الثاني و تحملت المسؤولية في غيابه

أتمنى لك حياة سعيدة مع زوجتك مليئة بالهناء. الى أختي و أولادها ماسي وسابين

وكل عائلتنا الصغيرة.

إلى كل اصدقائي و رفقاء المشوار الدراسي.

موهوب أغيلاس

إهداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى صل الله عليه وعلى اله ومن وفى أما بعد:

الحمد الله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة إلى سبب وجودي في الحياة صاحب السواعد المكافحة الذي مزالا في خدمتنا وخوفه علينا "والدي حفظه الله ورعاه".

إلى نبع الحب و الوفاء و رمز العطاء التي علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف " أمي حفظها الله ورعاها".

إلى أخي وزوجته وبناته فرح واسيل ، إلى من اوصى بهم الرسول المؤنسات الغاليات اخواتي وإلى بناتهم وأولادهم جيهان هبة ومعز اويس حفظهم الله ورعاهم.

إلى رفقاء المشوار الذين قاسموني لحظاته رعاهم الله و وفقهم

إلى كل من ساندني ودعمني.

وليد كاتب

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	**I**
الإهداء	**II**
الفهارس	**IV**
المقدمة	**أ- و**
الفصل الأول **الإطار النظري لسياسة الإنفتاح في الجزائر**	
تمهيد	02
المبحث الأول :ماهية الإنفتاح التجاري في الجزائر	03
المطلب الأول :مفهوم الإنفتاح التجاري	03
المطلب الثاني :مراحل الانفتاح التجاري في الجزائر	05
المطلب الثالث :أهداف الإنفتاح التجاري في الجزائر على السوق الإفريقة	14
المبحث الثاني :خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري و علاقته بالسوق الإفريقية	15
المطلب الأول :خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري	16
المطلب الثاني :أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري	17
المطلب الثالث: الانفتاح الاقتصادي الجزائري على السوق الإفريقية	20
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني **مساهمة الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الافريقية في تنمية الصادرات**	
تمهيد:	26
المبحث الاول: البعد الإفريقي في السياسة الوطنية تاريخيا و حاضرا	27
المطلب الاول: العلاقات الاقتصادية قديما	27
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية حاضرا	28
المطلب الثالث: مزايا الإنفتاح الإقتصادي و التجاري على السوق الإفريقية	29
المبحث الثاني: استراتيجيات تحقيق أهداف الإنفتاح التجاري على السوق الإفريقية وآثاره على الإقتصاد الوطني	31

المطلب الأول: متطلبات تحقيق أهداف الإنفتاح التجاري على السوق الإفريقية	31
المطلب الثاني :طبيعة الصادرات والواردات الجزائرية	35
خلاصة الفصل الثاني	46
الخاتمة	48
قائمة المراجع	51
الملاحق	55

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010- 2018) الوحدة: (بمليون دولار).	38
02	صادرات الجزائر خلال فترة 2019-2020	39
03	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حسب وحدات الإستخدام خلال الفترة 2019-2020. القيمة بالمليون دولار أمريكي	41
04	التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق في الفترة (2010-2019) الوحدة (مليون دولار)	43
05	توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل خلال فترة 2019-2020	45
06	:يوضح المنتجات الجزائرية التي يتم تصديرها لكل من الدول الجوار والدول الساحل خلال سنة 2017 القيمة الف دولار امريكي	47

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
شكل رقم 01	يوضح الشكل التالي نسبة الصادرات خارج المحروقات ونسبة صادرات المحروقات.	40
شكل رقم 02	منحنى بياني لنسبة المنتجات الرئيسة التي قامت الجزائر بتصديريها سنتي 2019-2020	42
شكل رقم 03	منحنى بياني يوضح الفرق بين الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي و الدول الإفريقية خلال فترة 2010-2019.	44
شكل رقم 04	مخطط أعمدة يوضح صادرات الجزائر نحو الدول الإفريقية	46

مقدمة

المقدمة :

إن زيادة الارتباط الذي تشهده دول العالم اليوم، من خلال تطور العلاقات الإقتصادية تضاعف نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها، جميع الدول تشارك بحصة معينة في التجارة الدولية وجميع المنتجات تقريبا، إما مصدرة أو مستوردة أو كلاهما معا.

حيث تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تقوية اقتصاديات الدول وتعزيز تواجدها في الساحة الدولية بتعزيز احتياطاتها من العملة الصعبة، وهو ما يجعل كافة دول العالم تعمل على إنعاش تجارتها الخارجية من خلال بناء علاقات تجارية مع غيرها من الدول وخاصة ذات الجوار الجغرافي (إقليمي، قاري)، وذلك نظرا لما تتيحه الجغرافية الاقتصادية من فرص لاستثمارات البينية وانسياب لتجارة الدولية.

وفي هذا الإطار تعمل الجزائر في الآونة الأخيرة إلى تعزيز تواجدها التجاري في القارة الإفريقية من خلال اغتنام الوحدة الجغرافية القارية، والمقومات التاريخية والثقافية التي تربط بينها وبين الدول الإفريقية، لتدارك خسائرها في الأسواق العالمية للمحروقات.

ووضعت الحكومة الجزائرية خريطة طريق جديدة لرفع صادراتها خارج المحروقات، معولة في ذلك على السوق الإفريقية.

غير أن هذا التوجه نحو السوق الإفريقية، يواجه العديد من التحديات مختلفة المستويات منها ما تعلق بالجزائر في حد ذاتها، ومنها ما ينبعث من القارة الإفريقية كبؤرة للأزمات والاستقرار السياسي.

1- إشكالية الدراسة :

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي :

ماهي انعكاسات الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم الإنفتاح التجاري في الجزائر ؟

2- ما هو واقع الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية ؟

2- الفرضيات :

وللإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية :

1-الإنفتاح الجزائري على السوق الإفريقية له أهمية كبيرة في رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2- إن المعاملات التجارية بين الجزائر ودول الإفريقية ضئيلة جدا تتركز على المقايضة مع دول الساحل وبعض الدول الإفريقية تصدر لها الجزائر المحروقات.

3- أسباب إختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيمايلي :

أ- أسباب ذاتية :

- تكمن في رغبتنا في دراسة مواضيع تخص العلاقات التجارية الجزائرية الخارجية.

- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص خصائص السوق الإفريقية ومامدى إمكانيات الجزائر لاقتحامها.

ب - أسباب موضوعية :

- تزامن إهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية، مع إصرارها على مراجعة إتفاق الشراكة مع الإتحاد الإفريقي.

-دراسة اهمية إنضمام الجزائر إلى المنطقة الحرة الإفريقية للتجارة .

4- أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- فهم طبيعة الإنفتاح التجاري في الجزائر وتحليل تطوره و تطور الميزان التجاري .

- البحث عن اسباب نقص التصدير نحو السوق الإفريقية.

- تحليل واقع التجارة الخارجية في الجزائر .

5- أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها كون ان الإنفتاح التجاري يعد من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في تنشيط الصادرات كما أن هذه الدراسة تركز على الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية ومدى تأثيره على نمو نسبة الصادرات الجزائرية وتبين خصائص الإقتصاد الجزائري في ظل سياسة الإنفتاح التجاري ، خاصة و أن الجزائر ماضية قدما في المزيد من الإنفتاح على السوق الإفريقية عن طريق الانضمام إلى المنطقة الحرة الإفريقية للتجارة.

6- المنهج و الادوات المستخدمة فالدراسة:

بالنظر لطبيعة الموضوع، وللإجابة على الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي عند استعراضنا لأهم الجوانب النظرية للانفتاح التجاري الجزائري ، وكذا المنهج التحليلي عند تطرقنا لتحليل مراحل الإنفتاح التجاري في الجزائر، ولإبراز وتحليل واقع الصادرت خارج المحروقات و الصادرات الجزائر نحو الدول الإفريقية من خلال الأرقام والإحصائيات التي توفرت لدينا.

7- حدود الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية في تنمية الصادرات، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني و زماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الجزائر و دول الساحل الإفريقي، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة 2010-2020.

8- الدراسات السابقة :

إن العلاقة بين سياسة الإنفتاح التجاري ونمو الصادرات هي موضوع العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، فمساهمة سياسات الإنفتاح التجاري في زيادة معدلات الصادرات ، قد جلب اهتمام الباحثين والأكاديميين حول أهمية مثل هذه الدراسات ومعالجتها ومنها مايلي:

1 . زيرمي نعيمة، " **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعةأبو بكر بلقايد – تلمسان- ،2016

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إختبار اثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر، و توصلت إلى الدور الفعال للتحرير التجاري في رفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، إذ يؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي .

2 - دراسة دليلة طالب 2015 بعنوان " **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر**"، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية، المجلد3، العدد 2،2016.وضحت فيها مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر، وتوصلت إلى أن هذه السياسة المنتهجة لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، نظرا لضعف الجهاز الانتاج و ضعف النبية التصديرية .

3- دراسة أ. بن شيخ عبد الرحمن بعنوان " **الانفتاح التجاري الجزائري على القارة الافريقية : دراسة أهمية و الافاق المستقبلية**.مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزء 2،العدد 8، جوان 2017،هدفت إلى

دراسة أهمية الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية والافاق المستقبلية لها، حيث توصل إلى أن الانفتاح التجاري الذي عادت الجزائر إليه يفيد الاقتصاد الوطني إن كانت هنالك إستراتجيات فعالة و استثمارات كبيرة وفعالة في الدول الإفريقية .

4- دراسة عبدوس عبد العزيز 2011 **بعنوان** "**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**" اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة ابوبكربلقايد تلمسان،2011/2010،والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري .

9- تقسيمات الدراسة :

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين فصل الأول الإطار النظري لسياسة الإنفتاح التجاري في الجزائر و الفصل الثاني مساهمة الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الافريقية في تنمية الصادرات.

حيث قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية الإنفتاح التجاري في الجزائر. قسمناه إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول مفهوم سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر ، المطلب الثاني مراحل الإنفتاح التجاري في الجزائر ، المطلب الثالث أهداف الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقة.

المبحث الثاني قسمنها بدوره إلى ثلاث مطالب، حيث في المطلب درسنا خصائص الإقتصاد الجزائري في ظل الإنفتاح التجاري على القارة الإفريقية والمطلب الثاني تطرقنا إلى أهم المشاكل التي تواجه الإقتصاد الجزائري في ظل الإنفتاح التجاري، في المطلب الثالث تطرقنا إلى الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه مساهمة الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الافريقية في تنمية الصادرات قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول البعد الافريقي فالسياسة الاقتصادية الوطنية، قسمناه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول العلاقات الإقتصادية في الماضي و المطلب الثاني العلاقات الإقتصادية في

الحاضر، المطلب الثالث مزايا الانفتاح الاقتصادي و التجاري على السوق الافريقية أما المبحث الثاني تناولنا فيه استراتيجيات تحقيق أهداف الانفتاح التجاري على السوق الافريقية واثاره على الاقتصاد الوطني، قسمناه إلى مطلبين، المطلب الأول متطلبات تحقيق اهداف الانفتاح التجاري على السوق الافريقية ، المطلب الثاني تحليل احصائيات التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الأول :

الإطار النظري لسياسة الإنفتاح التجاري في الجزائر

تمهيد:

إن الانفتاح التجاري الذي عادت الجزائر إلى العمل عليه و المبادرة بإحيائه و توفير الآليات و الوسائل القادرة على ضمانه و إستمراريته، يرجع الإقتصاد الجزائري إلى المكانة التي كان يتبوؤها فترة السبعينات وماقبل الإحتلال الفرنسي، ويعد من الوسائل التي تسهم في التنمية و توجيهاتها الحديثة المعتمدة على تطوير الاقتصاد الوطني و بعيدا عن الإعتماد على النفط وتصدير المحروقات، و السعي لتوجيه الصناعات الصغيرة و المتوسطة نحو تعزيز التصدير، و البحث عن أسواق لها عالميا و إقليميا و جهويا، وولوج هذه السوق الواسعة على المستويين الإقتصادي و الإستثماري، إلا دليل على الأهمية التي ينتظرها مستقبلا من تنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية.

قمنا بتقسيم البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول: ماهية الانفتاح التجاري في الجزائر.

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري و علاقته بالسوق الإفريقية.

المبحث الأول : ماهية الإنفتاح التجاري في الجزائر

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير و أمام هذه الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم تطمح الجزائر في أن تندرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الخارجية ، فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد و توجهات حديثة.

المطلب الأول: مفهوم الإنفتاح التجاري.

أدركت الجزائر مدى أهمية سياسة الإنفتاح التجاري في الإقتصاد الوطني، لما لها من دور رئيسي في مساهمة تحقيق التنمية الإقتصادية

أولا : تعريف سياسة الإنفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية.

1- تعريف صندوق النقد الدولي : ويقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية، و ميزان المعاملات الرأسمالية، أي الإنفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية[1].

2- تعريف المعهد العربي للتخطيط: و يقصد بها تلك السياسات التي تؤدي إلى[2]:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والإستيراد
- التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والحد منها.
- تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والإتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية.

[1] غزة فؤاد، نصير إسماعيل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الإقتصاد النامي** رسالة ماجيستير جامعة القاهرة،2005/2004، ص 09.

[2] ناجي تواتي، **السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات**، المعهد العربي لتخطيط، الكويت 2001، ص 04.

ثانيا : تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب المحللون الإقتصاديون :

. حسب الاقتصادي 1986kauger: هو السياسة التي من شأنها أن تقلل من ضوابط التقيد، ويعتبر التحرير كوسيلة للانفتاح، و أنه تحول من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد مفتوح، حيث يتم الحد من الضوابط أو إزالتها تماما[1].

2 . يركز المحللون الإقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، و يرتبط هذا التعريف في خاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدني جدا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد إقتصادا مفتوحا و محررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية [2].

من التعريفات السابقة نستنتج أن الإنفتاح التجاري هو تلك السياسات التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد، و التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالاضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد و سياسة تشجيع الصادرات .

3 – تعريف الإنفتاح التجاري في الجزائر:

عرفت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر تطورا منذ الإستقلال تماشيا مع النظام الاقتصادي وإستراتيجية التنمية المنتهجة، وقد شهد التاريخ الإقتصادي الجزائري مرحلتين :

منذ الاستقلال إلى سنة 1989 فترة بناء السوق الوطنية، وتطبيق نموذج التنمية الإشتراكية على الحماية ونموذج التنمية الرأسمالية القائم على العولمة من 1990 إلى يومنا هذا.

---

[1] حداد بسطالي، **أثر سياسة الإنفتاح التجاري على نمو إقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2020/2019، ص 05.

[2] عبد العزيز عبدوس، **سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة لجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 44.

المطلب الثاني: مراحل الانفتاح التجاري في الجزائر

على ضوء الاتفاقيات الموقعة مع الصندوق النقد الدولي، بدات أولى خطوات التجارة الخارجية حيث برزت العديد من الإجراءات و القوانين التي أعدتها الحكومة، و التي تعمل على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر .

أولا : مراحل تحرير التجارة الخارجية

المرحلة الأولى : التحرير المقيد (التدريجي) للتجارة الخارجية خلال الفترة 1990. 1993:تم في هذه الفترة سن مجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية المحددة لكيفيات و شروط ممارسة عمليات التصدير و الاستيراد و فيما يلي أهم الإجراءات و النصوص[1] :

الإجراء الأول : يتمثل في سن قانون 04.90 ول النقد و القرض[2] والمنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر و المتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات و النمط المناسب لذلك .

الإجراء الثاني : كان في شهر أوت 1990 و المتمثل في القانون 16.90 المؤرخ في 07 أوت 1990 و المتمثل في النظام الخاص بعمل تجارة الجملة و الوكلاء، و المتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 و الصادرة عن وزارة الإقتصاد بتاريخ 1990.08.20 و المتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء و تجار الجملة .

الإجراء الثالث : كان في مارس 1991 و المتمثل في صدورالمنشور التنفيذي رقم 37.91 المؤرخ في 1991.02.13 و المتعلق بإزالة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 03.91 المؤرخة في 1991.04.21 عللى شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية .

المرحلة الثانية : التحرير التام للتجارة الخارجية منذ 1994:

بدأت عملية رفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة 1994، بإستثناء قائمة واحدة للسلع المستوردة، بغية السماح للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية، لكن مع مطلع سنة 1995 فإن عملية التحرير شملت كل الواردات.

---

[1] الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لإنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص202-203.

[2] الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990، و **المتظمنة قانون النقد والقرض**.

في 12 أفريل 1994 جاءت التعليمة الحكومية رقم 13 تلقي تعليمة رقم 625، حيث أصبحت عملية إستيراد البضائع مسموح بها دون أي قيد إداري، وهذا إنطلاقا من تاريخ 01جانفي 1995 ، حسب ماجاء في القرار الوزاري الصادر في 26 ديسمبر 1994.

وفيما يتعلق بالحواجز الجمركية، فإنها بدأت في الإنخفاض بداية من سنة 1992 حيث خفضت التعريفة الجمركية من الحد الأقصى لها و المقدر ب 120 % إلى 60 % وفي ظل المفاوضات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية ثم الإتفاق على تخفيض المعدل الأقصى للتعريفة الجمركية إلى 50 % سنة 1996 ، ليصل إلى 45 % سنة 1997 ، ثم 40% سنة 1998 .

في 2001، تم إصدارالأمررقم 02/01 الؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية، تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا وتحدد نسبتها كما يلي[1]:

- الإعفاء وهوخاص بمنتجات الحبوب، وبعض المنتجات الصيدلانية مثل الحقن .
- معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية، وبعض السلع الإستهلاكية او سلع التجهيز .
- معدل 15% يخص المنتجات نصف مصنعة ومختلف السلع الوسطية.
- معدل اقصى 30% يخص كل المنتجات الإستهلاكية النهائية .

كما حدد تاريخ دخول التعريفة الجمركية حيز التنفيذ إبتداء من أول جانفي 2002 غير أن هذه التعريفة قوبلت بانتقادات من طرف المتعاملين الإقتصاديين حيث تم إعتبارها تعريفة معاقبة للإنتاج الوطني، لذا عدل هذا الأمر بالمرسوم رقم 02/02 المؤرخ في 25 فيفري2002 ، بإجراء تعديلات لتخفيض الحقوق الجمركية مست 264 وضعية فرعية، كما تم تخفيض المعدل من 15 % إلى 5 % بالنسبة للمنتجات النصف المصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية [2].

كما تم تحديد شروط تصدير بعض المنتوجات والمواد والبضائع في سنة 2007، وكذلك في سنة 2010 و 2015، وتحديد الإعفاءات الجمركية والمتعلقة أساسا بمناطق التجارة الحرة العربية ، أو بدخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، أو تلك المتعلقة بالمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة .

---

[1]وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة سطيف1، 2019/2018، ص 262.

[2]وليد عابي، مرجع سابق، ص 273.

ثانيا :الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات لجأت الحكومة الجزائرية إلى البحث عن الترقية للصادرات خارج المحروقات ، غداة تدهور أسعار النفط منتصف الثمانينات1986 ، ولتطبيق ذلك قامت باستحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات مع منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير .

أولا: إستحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات :

عملت الحكومة الجزائرية على استحداث إطار مؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والإ سناد لقطاعات التصدير، ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة ومرافقة المصدريين وأهمها:

1- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية :

بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 16 / 1994/07 ،تم تكليف وزارة التجارة بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج ، ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية ، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف ،بالإظافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير والتفاوض حول الإتفاقيات التجارية مع الشركاء الأجانب ، وبالتنسيق مع المصالح الموجودة لدى البعثات ، الدبلوماسية للجزائر والمكلفة بالشؤون التجارية والتي برزت مؤخرا في شكل ملحقين تجاريين بالبعثات ، وحسب المادة الثانية من هذا المرسوم ، تشكل مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألفمن مديريات فرعية لكل من أروبا ، أمريكا ،إفريقيا ،الدول العربية ، آسيا وامريكا الاتينية ومديرة اخرى للعلاقات المتعددة الأطراف ، وتهتم بالعلاقات مع دول إتحاد المغرب العربي، والمنظمات الدولية المتخصصة ومديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي ،وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات[1]

2- إنشاء الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية Promex:

أنشأ الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01 ويعتبر هيئة عامة ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، حيث يتكفل الديوان تثمين الصادرات ومعاينة وتحليل الوضعيات الهيكلية والظرفية بغرض مضاعفة

[1]الجلالي عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخاص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 250-251.

تواجد المنتوج الوطني في هذه الأسواق، كما يعتبر الديوان بوجه عام بنك معلومات يزود المؤسسات المحلية بالمعطيات الكافية حول سير وفرص الأسواق الدولية[1]؛ ثم حلت محله الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX.

و يندرج تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 ، المؤرخ في 12 جوان 2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية و الإندماج الدولي ، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات. و قد وضعت الوكالة (ألجكس) تحت وصاية وزارة التجارة.

تكلف الوكالة بما يأتي :

– المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية ؛

–تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة ؛

– تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية ؛

– إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها ؛

– وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية و الشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير و حول الأسواق الخارجية

– وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.

– تصميم، إعداد و إصدار منشورات مختصة و مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية .

– متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية و المعارض و العروض و الصالونات المختصة المنظمة بالخارج .

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتوجات و الخدمات الموجهة للتصدير .

– تحديد المقاييس الخاصة ب تقديم الجوائز و الأوسمة و النياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.

– يمكن أن تقوم الوكالة ،زيادة على ذلك ، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان و تلقين تقنيات التصدير و قواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات و المؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة.

و تختص الوكالة ألجكس من جهة أخرى بـ :

– إنشاء قاعدة بيانات خاصة بلواردات والصادرات و بطاقية وطنية عن المتعاملين الناشطين في التجارة الخارجية للجزائر؛

– ضمان عملية المتابعة الاقتصادية من خلال متابعة تطور الحالات الظرفية السائدة في السوق الدولية للمنتجات ذات الأهمية للتجارة الخارجية للجزائر .

– اقتراح أي عمل يهدف إلى متابعة الواردات .

– تفعيل إجراءات التكوين و الإعلام و كذا تقديم الدعم اللازم لصالح المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين من أجل متابعة الواردات .

– تمتلك الوكالة كل البيانات التي تعالج المعلومات الاقتصادية بكل الوسائل ، لا سيما بواسطة وصلات سرية إلى قواعد البيانات الإحصائية للمركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (*CNIS*)، و التابع لإدارة الجمارك[1].

3– الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعةCACI:

– تغيير التسمية من الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

– تخصيص البعثات القنصلية الكلاسيكية.

– الانتساب التلقائـي.

– مؤسسة بتمثيل هرمي مع تخفيض عدد غرف التجارة و الصناعة (الانتقال من 48 غرفة تجارة في كل ولاية إلى 20 غرفة تجارة و صناعة)

– تنصيب هيئات جديدة: الجمعية العامة، المجلس و اللجان

التقنيــة :

– تمويل مشترك (موارد خاصة ، الضرائب ، الاعانات و الاشتراكات) (المرسوم 96–94 المؤرخ في 03 مارس 1996).

سنة 2000 : اعادة شروط الاستحقاق

– إعداد شروط الاستحقاق

– المرسوم التنفيذي رقم 2000– 312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000.(

[1] http://www.algex.dz/، تم الإطلاع عليه يوم 05سبتمبر 2021.

– توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في مجال التكوين (المادة2 من المرسوم 2000–312) إطلاق التكوينات

– الأولية : تكوين ما بعد التدريج المتخصص، الشراكة...

– إصدار قرار وزاري مشترك.

– مرسوم تنفيذي رقم 2000–312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000.

سنة 2010 : تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة على اثر الانتقال التدريجي من 20 الى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات و تطلعات المتعاملين الاقتصاديين و لا سيما السعي على تقربهم وربطهم بغرفتهم.

بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10–319 مؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010 , المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96–94 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 , المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة , انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضو الى 219 عضو كمت انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة من 55 عضو إلى 19عضو.[1]

4–الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX:

تم إنشاء الشركة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 5 جوان 1996، تطبيقا لأمر رقم 6/96 المؤرخ في 1996/01/10، و المتعلق بتأمين القرض على الصادرات و الذي أسس في نص المادة الأولى منه من نظام التأمين على مخاطر التصدير، و إنطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي لشركة و الذي يعتبرها شركة ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق المؤرخ في 1996/12/3 رأسمالها 3000,000,000 دينار جزائري.[2]

[1]موقع وزارة التجارة وترقية الصادرت-https://www.commerce.gov.dz/ar/chambre-algerienne-de-commerce-et-d-industrie-caci، تم الإطلاع عليه يوم 04سبتمبر2021.

[2]https://www.cagex.dz/، تم الإطلاع عليه يوم 04سبتمبر 2021.

الإطار العام[1] :إن الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات ، تخضع للمادة 4 من القانون رقم 96-06 الصادر بتاريخ 10 يناير 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان والتي تعمل لصالح :

- حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة ، تتولى تأمين المخاطر التجارية ؛
- حساب الدولة وتحت سيطرتها ، تتولى تأمين المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر التي قد تنجم إثر حدوث كوارث طبيعية.

ما هي مهام المشركة :

- تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدر).
- التأمين والائتمان الداخلي (الذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة ، والقروض الخاصة بالاستهلاك).
- تأمين المعارض.
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية.
- تغطية (انتعاش) الديون.
- التأمين المشترك وإعادة التأمين.

ماهي المخاطر التي تغطيها الشركة ؟

- المخاطر التجارية.
- المخاطر السياسية.
- مخاطر عدم النقل.
- المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية.
- المخاطر المتعلقة بكلفة التنقيب عن أسواق خارجية.
- المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات.

5- إنشاء صندوق خاص بترقية الصادراتFSPE :[2]

تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

[1]موقع مديرية التجارة لولاية بسكرة تم الإطلاع عليه يوم 04سبتمبر 2021.

[2]https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe، تم الإطلاع عليه يوم 5سبتمبر2021.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص بترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير.

يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، وهناك خمس مجالات إعانة مقررة:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية[1].

6- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL :

تم إنشاء الجمعية بتاريخ 2001/06/10 بموجب القانون 90/31 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990 وذلك من أجل الدفاع عن حقوق و مصالح المصدرين الجزائريين المادية و المعنوية[2].

7-الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX :أنشأت الشركة موجب المرسوم التنفيذي رقم87/63 المؤرخ في 03 مارس 1987 تحت مسمى الديوان الوطني للمعارض و التسويق، و الذي تم تغيير اسمه في 1990/12/24 من الديوان الوطني إلى الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير، شركة ذات أسهم تعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بتنظيم المعارض و الصالونات الخاصة، و التظاهرات ذات الطبيعة الوطنية الدولية و المحلية و الجهوية، وكذا إعانة المتعاملين الإقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية[3].

8- إنشاء مناطق حرة: تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الإستثمار، حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير، كما يمكن تصريف البعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20 % من الإنتاج[4].

امثلة عن المناطق الحرة التي تنتمي إليها الجزائر[1] :

---

[1] https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe، تم الإطلاع عليه يوم 05سبتمبر2021.

[2] http://www.exportateur-algerie.org. تم الإطلاع عليه يوم 5سبتمبر2021.

[3] http://www.safex.dz. تم الإطلاع عليه يوم 05سبتمبر2021.

[4] الجيلالي عجة، مرجع سابق، ص 258.

– منطقة التجارة الحرة القارية الكبرى : (ZLECAF)

إيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات و فض النزاعات.

في هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.

– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :(GZALE)

في إطار تطوير ودعم المبادلات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية، بتاريخ 22 فيفري 1978، إعداد معاهدة لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية و التي تمت المصادقة عليها في تونس بتاريخ 10 فيفري 1981.

و تماشياً مع سياسة الانفتاح التجاري التي انتهجتها الجزائر ابتداء من سنة 2000، صادقت على ذات الاتفاقية في 04 أوت 2004. وقد قدمت ملف انضمامها إلى هذه المعاهدة بتاريخ 31 ديسمبر 2008 . وانضمت رسمياً إلى ذات الاتفاقية في الفاتح من جانفي 2009.

ثانيا : منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير[2] :

1– التسهيلات الجمركية :

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة ، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية و إدارية.

تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي :

– الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي

– زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد

---

[1]http://www.mae.gov.dz/Zone-de-libre-echange-AR.aspx.2021سبتمبر05. تم الإطلاع عليه يوم

[2]http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx.2021سبتمبر05.تم الإطلاع عليه يوم

– إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛

– إنشاء الرواق الأخضر ، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛

– تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI).

– التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

2– التسهيلات البنكية :

يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو خدمات مقرها في الجزائر، و تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير ، و بتقديم وثائق إثبات.

– شهادة توطين التصدير

– استعادة و إعادة عائدات للتصدير

– أحكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية

– أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف متعاملينا الاقتصاديين

المطلب الثالث: أهداف الانفتاح التجاري في الجزائر على السوق الإفريقية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي مجتمع ،سواء كان متقدما او ناميا ،فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض ،اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدولة.

أهداف الإنفتاح التجاري :

1 – الإعداد لمرحلة ما بعد البترول: تسعى الجزائر من خلال الانفتاح التجاري على السوق إلا تحقيق عدة أهداف واهم هذه الأهداف رفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تنويع الصادرات وبالتالي تكون الجزائر بأمان من تدهور السوق البترولي وإنعكاساتها السلبية على إقتصاديات البلاد.

2 – التحكم في التضخم : وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض النقد يعبرالسياسة النقدية والائتمانية بالقدرالذي يضبط معدلا لتغييرفي نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار،ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية

نحوتخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيدة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديد، كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لامتصاص الفائض النقدي والإنفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الإختلالات والعقبات السابقة وتجاوزهابإستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية، نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائربإنتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية، فاتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الاقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة والرفع من النمو الاقتصادي تمهيدا للخروج من الأزمة وقد تجسدت هذه الجهود في برنامج إعادة الهيكلة.

3 – تحسين الجودة: في الفترة السابقة كانت تهتم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي، ولا بد عند إنتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج والمستهلك، ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال إنتاجي إيجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف آخر وهو الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، وهذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنتجات بدون خسارة.

كما أن لتحرير التجارة الخارجية دوافع تتمثل في:

– دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.

– دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.

– دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.

– دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري و علاقته بالسوق الإفريقية:

يشهد الاقتصاد الجزائري جملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية و إرادة كبيرة لتنويع اقتصاده خاصة مع دول إفريقيا المجاورة، ساعية للرفع من مستوى منتجاتها التي تشهد موقفا تنافسيا مع أمام المنتجات الأجنبية و العمل على إعطائها مكانة تنافسية على المستوى الدولي .

المطلب الأول : خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائر يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:

– طبيعة الموارد والثروات المادية إلي يتميز بها (مواد طاقوية ومنجمية ومواد أولية هامة).

– حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية إلي يتمتع بها.

– قطاعات صناعية لا يستهان بما رغم ضرورة التطوير.

– توفر بنية شاملة وهامة: البنية المينائية والمطارية.

– توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:[1]

1 –**اقتصاد ريعي:** يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع . الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهنية الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية؛ فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و64% من الإيرادات العامة للدولةو98,5% من إجمالي الصادرات.

2 –إقتصاد تطورت فيه آليات الفساد : وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامتُ احجام الثروات التي تتحرك في قنواته، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.[2]

3 – الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات: يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، إذ يعتمد أساسا على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز

[1]خالدي خديجة "**اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02، ص 87 .

[2]خالدي خديجة نفس المرجع ص88 .

جغرافي كبير، إذ يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان.[1]

4- الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات: تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للآلة الإنتاجية. إن هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، ذلك أننا نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64,5% وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقيمة في معظمها بالعملة الأوروبية.[2]

المطلب الثاني : أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري:

نقلا عن موقع (الجزيرة نت) أوردت فيه دراسة رسمت صورة مقلقة للوضع الاقتصادي في الجزائر، حيث أشارت إلى أن الاتجاه الاقتصادي سلبي للغاية، أي أن الاقتصاد الجزائري مصاب بالمتلازمة الهولندية وهو مرض اقتصادي يصيب معظم الدّول المنتجة للنفط وما يقرب من ربع الإنتاج المحلي يأتي من استغلال موارد النفط والغاز التي تمثل 95% من الصادرات وثلثي الإيرادات الضريبية ، و بالمقابل الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد أثار بشكل كبير الحسابات القومية الجزائرية، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار.

وقبيل الرئاسيات الأخيرة في الجزائر، وبالتحديد بتاريخ 10 ديسمبر 2019 نشر موقع (الجزيرة نت) مقالا يتحدث عن أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الرئيس الجزائري القادم وهي:

1 - تحدّي الهوية الاقتصادي:

ما يزال الاقتصاد الجزائري يسيطر عليه القطاع العام بشكل كبير، في وقت انتقلت معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق. والتحدي يتمظهر في أن معظم التجارب في الدول العربية سيئة ، فلم تكن هناك فترة انتقالية كافية لتأهيل القطاع الخاص الوطني من حيث القدرات التمويلية واستيعاب النواحي الفنية. ولم يتم توجيه القطاع الخاص لأجندة تنمية وطنية. فالتجارب أفضت إلى تركيز القطاع الخاص على الربح السريع، فتركزت أنشطته على التجارة والاعتماد على الاستيراد، وتوقفت

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة للتحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005، العدد 08، ص17 .

[2] بوعتروس عبد الحق،قارة ملاك، " **اثار تغير سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007، ص 208 .

حركة التصنيع، ولم يتم تطويرها. كذلك التكنولوجيا، إذ لم يتم توطينها أو تطويرها، وبالتالي أصبحت هذه الاقتصاديات مجرد أسواق لمنتجات الدول المتقدمة وهو ما يُخشى أن تجنيه التجربة في الجزائر.[1]

2 – الخصخصة ومكافحة الفساد:

سيكون على أجندة الرئيس عدة محاور منها: الدخول في برنامج للإصلاح الاقتصادي بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، يؤدي إلى تبني الأجندة المعروفة من خصخصة القطاع العام وتحرير التجارة وتخفيض سعر صرف العملة المحلية، وتخفيض العمالة الحكومية، وغير ذلك من المحاور. وإذا كان الأمر واقعا لا محالة، فمن واجب الرئيس أن يتحسب ويحتاط لعمليات الفساد التي تحدث في برامج الخصخصة، إذ يتم تقويم الأصول الرأسمالية للقطاع العام بأقل من قيمتها، كما عليه أن يتنبه لوجود سماسرة محليين يشترون المنشآت العامة المطروحة للخصخصة و يمتلكونها لفترة قصيرة، ثم يبيعونها لصالح الأجانب، لتتم السيطرة على السوق في مجالات مهمة وحيوية، ويمارس الأجانب الاحتكار في السوق الجزائري فيما بعد.[2]

3 –التنوع الاقتصادي:يصنف الاقتصاد الجزائري على أنه نفطي، لأنه يعتمد على ريع النفط. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي هناك 213 مليار دولار سنة 2013 و انخفض سنة 2016 إلى 160 مليارددولار ، و بسبب التحسن النسبي في أسعار النفط حيث كان سعر البرميل 70 دولار مما أدى إلى ارتفاع قيمة الناتج سنة 2018 إلى 180 مليار دولار .

أما سنة 2019 فكان سعر البرميل 64 دولار بسبب تراجع الطلب في الأسواق الدولية، و تواصل الانخفاض سعر البرميل سنة 2020 إلى 40 دولار للبرميل

و ما يؤكد على ريعية الاقتصاد الجزائري هو دور النفط عند انخفاض أسعاره في السوق العالمية يقابله انخفاض احتياطي البلاد من النقد الأجنبي أين انخفض إلى 87.3 مليار دولار عام 2018 بعدما كان 201.4 مليار دولار سنة 2013 .

---

[1] ميهوب مسعود ،**دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرارالاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990–2015**،مذكرة دكتوراه، 2017 .

[2] بن عبد الفتاح دحمان، صيداني محمد، "قراءة في أداء الاقتصاد الإفريقي (2000–2014)"، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 05، 2017، ص 248.

و تواصل انخفاض احتياطي البلاد سنة 2019 إلى 72 مليار دولار ثم 42 مليار دولار سنة 2020.[1]

4- بطالة الشباب :على الرغم من أن الحراك بالشارع يشمل كافة الشرائح العمرية، فإن الشباب حاضر بقوة، ويناظر ما تم في غالبية الحراك في دول ثورات الربيع العربي بموجتيه : الأولى والثانية. وحسب بيانات الديوان الوطني للإحصاءات بالجزائر، فإن معدل البطالة بلغ أواخر عام 2018 نحو 11.7%، إلا أن معدل البطالة بين الشباب ضمن الفئة العمرية (16-24 عامًا) بلغ نحو 29.1%. والتحدي أمام الرئيس القادم يقوم بأن يُوجد فرص عمل غير هامشية، وبخاصة إذا ما تحسنت أسعار النفط، وسمحت بإيرادات عامة أفضل. فما يغري الشباب الآن أن يكون له دور فاعل ومساهمة حقيقية. وبالتالي، لابد من إعادة النظر بشكل حقيقي بين مخرجات مؤسسة التعليم واحتياجات سوق العمل، حتى لا تكون الهجرة الملاذ وحلم الشباب.

إن هذه الصعوبات جميعها وغيرها، دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع العديد من الخطط الإستراتيجية كان أحدثها مخطط عمل الحكومة 2020 شاملا للإصلاح الاقتصادي ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية، غير أن تجارب التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي في الجزائر كثيرا ما تصطدم بمجموعة من التحديات، لعل من أبرزها :

- تذبذب أسعار المواد الأولية، بخاصة المحروقات منها، وذلك لارتباط الموارد المتاحة بعوامل خارجية، بالإضافة إلى معدل الاستيعاب الاقتصادي المحلي، فضلا عن نقص خبرة المؤسسات في تنفيذ المشاريع الكبرى.

تأثر تنفيذ التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي في الجزائر سلبا بالبيئة الاقتصادية الخارجية نظرا للتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، كما أن تقلبات أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه فرض قيودا على منح الأولوية لبعض المشاريع مما جعلها تتصدر مقدمة الإصلاحات.

عدم وجود أسواق إقليمية تكاملية، وعدم الاستفادة كثيراً من الاتفاقيات المبرمة، لاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، بالإضافة إلى إعادة فتح ملف

[1] مرجع نفسه ص 249.

انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وإتمام ملف الانضمام إلى منطقة التبادل الحرّ للقارة الإفريقية.[1]

المطلب الثالث : الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية .

أقرت الجزائر، خطوات جديدة للعودة إلى السوق الإفريقية، بعد سنوات من الانحسار والجمود خلال العقدين الماضيين من الزمن بسبب تركيز الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على بناء جسور التعاون مع الضفة الأخرى من البحر المتوسط إضافة إلى أمريكا وآسيا على حساب القارة السمراء.
و تسعى الجزائر جاهدة للتموقع من جديد في إفريقيا التي تحولت في الفترة الأخيرة إلى منطقة للتنافس الدولي بين قوى عالمية كبرى على غرار بكين التي عززت وجودها في المنطقة في السنوات الأخيرة وأمريكا وروسيا وتركيا التي حجزت لنفسها مكانًا في هذه المنطقة وتطمح لتحقيق مبادلات تجارية تتجاوز 50 مليار بحلول 2023 مقابل 24 مليار سنة 2019، حتى المغرب حقق إنجازات لا يستهان بها في هذه المنطقة.
ووضعت الحكومة الجزائرية خريطة طريق جديدة لرفع قيمة صادراتها خارج المحروقات اعتبارًا من العام المقبل تصل إلى نحو 5 مليارات دولار، من خلال الانفتاح على السوق الإفريقية.
وتزامن اهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية، مع إصرارها على مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما يضمن مصالحها التجارية ، التي تكبدت خسائر فادحة من هذا الاتفاق الذي انقضى من عمره أكثر من 15 سنة.
صادقت الجزائر على الاتفاقية المؤسسة للمنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر، التي ستدخل حيز التنفيذ مطلع العام القادم، وتشمل تجارة المقايضة مع الدول الإفريقية كل المنتجات الجزائرية على غرار(الحليب والتمور والخضراوات والبلاستيك والألبسة) وشدد تبون على ضرورة التأكد من المنشأ الأصلي للسلع والبضائع المتداولة في المنطقة الإفريقية للتبادل الحر، ولا يجب أن تقل نسبة إدماجها عن 50%، حتى لا تتسرب إلى السوق المحلية مواد مصنوعة خارج القارة وقبل هذا أصدرت الجزائر قرارًا يقضي بإعادة بعث تجارة المقايضة وتحسين المعاملات التجارية مع الدول الإفريقية، بعد توقفها بسبب التدهور الأمني الخطير الذي شهدته دول جوار الجزائر من ليبيا إلى مالي، وأسندت هذه المهام إلى محافظي (ولاة الجمهورية) المناطق الحدودية.

[1]الوليد أحمد طلحة،**التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية**،صندوق النقد العربي،يونيو 2020، ص 30-33 .

وتخطط الجزائر بحسب تصريحات وزير التجارة على استحداث منطقة حرة في محافظة وادي سوف التي تقع في الجنوب الشرقي من الجزائر على الحدود مع ليبيا وفي منتصف الصحراء الكبرى، لتقوية التجارة مع الدول الإفريقية.[1]

إن غياب الجزائر البارز عن الساحة الاقتصادية جنوبًا، معطى تؤكده الأرقام، حيث كشفت آخر الإحصاءات التي أعلنتها مديرية الجمارك الجزائرية أن إفريقيا ورغم شساعة الحدود التي تربطها بالجزائر، فإنها جاءت في ذيل ترتيب شركاء الجزائر و حققت المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا مع نهاية 2020، أرقامًا ضعيفةً للغاية، حيث لم تتجاوز نسبة 3.27% واردات و 8.10% صادرات في وقت حافظ الأوروبيون على الصدارة، إذ ظهرت الأقوى بنسبة 48.45% واردات و 56.76% صادرات .

وحلت دول أسيا كل من الهند والسعودية وكوريا الجنوبية و الصين في المرتبة الثانية من حيث المبادلات التجارية بحصة تقدر ب 32.73% واردات و 28.67 صادرات.

فيماحتلت الأمريكتان المرتبة الثالثة بنسبة 15.55% واردات و 6.46% صادرات التي أغلبها تتم مع الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكوبا.[2]

وبالعودة إلى دول شمال إفريقيا، فقد تصدرت ثلاثة دول من شمال إفريقيا حجم التبادل التجاري مع الجزائر ويتعلق الأمر بكل من تونس والمغرب ومصر، بينما تذيلت دول الساحل الإفريقي القائمة وجاءت تونس في صدارة الدول الإفريقية في قائمة شركاء الجزائر التجاريين، حيث تبلغ حجم المبادلات التجارية الجزائرية التونسية 1682.64مليون دولار منها 1350.82مليون دولار صادرات جزائرية لتونس، قطاع عريض منها يمثل المحروقات ومشتقاتها، و331.82 مليون دولار صادرات تونسية للجزائر .

وتأتي مصر في المركز الثاني حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مع نهاية العام الماضي 800.89مليون دولار، بينها 584.28 مليون دولار واردات من مصر، و216.61 مليون دولار صادرات من الجزائر .

---

[1] ربيعة خريس، عبر بوابة " السوق الحرة " **الجزائر تعود الى احضان افريقيا بعد سنوات من الانحسار**، نون بوست، 2020.

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات و الاستشراف، **احصائيلت التجارة الخارجية للجزائرسنة 2020**، ص 41. .

وجاء المغرب في المركز الثالث حيث بلغت صادرات الجزائر نحو المغرب 437 مليون دولار، بينما بلغت واردتها من دول المغرب الأربعة 553 مليون دولار، بينما وصلت قيمة الصادرات الجزائرية من دول الساحل الثلاثة وهي موريتانيا ومالي والنيجر نحو 5 ملايين دولار مع نهاية 2019.

و تخطط الجزائر لزيادة تدفق صادراتها إلى السوق الإفريقية بتحديث شبكة السكك الحديدية و استئناف مشروع بناء ميناء الحمدانية الواقع وسط البلاد بشراكة صينية، و كذا طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط الجزائر العاصمة بالعاصمة النيجيرية لاغوص، و يعد أكبر خط بري للتجارة البينية في إفريقيا .

حيث أعلنت الجزائر انتهاء الأشغال به على أراضيها في عام 2017، و الذي يمتد على مسافة 3400 كيلومتر بالجزائر، و يمتد إلى تونس بطول 900 كلم ، و مالي ب 1974 كلم ، و النيجر بـ 1653 كلم ، و تشاد بطول 900 كلم ، على أن يبقى الشطر الأخير في أراضي النيجر بطول 1131كلم .[1]

فإن الانفتاح على الأسواق الخارجية أصبح خيارًا إستراتيجيًا بالنسبة للجزائر خاصة أمام الأزمة الحاصلة مع الاتحاد الأوروبي على خلفية اتفاق الشراكة الذي تراه الجزائر مجحفًا في حقها.

و الهدف من الانفتاح هو التنويع الاقتصادي والرفع من الصادرات خارج المحروقات، لكن الولوج إلى هذه الأسواق وإيجاد مكانة للمنتجات الجزائرية فيها سيكون أمرًا صعبًا للغاية في ظل المنافسة القائمة من الدول والشركات العالمية لأن الكل بات يجمع على أن مستقبل الاقتصاد العالمي سيكون مصدره القارة الإفريقية تحت شعار المستقبل إفريقيا و يشير المتحدث إلى أن الكثير من الدول تتنافس من أجل الاستحواذ على حصص في الأسواق الإفريقية سواء في التجارة أم الاستثمار، ومن بين هذه الدول نجد الصين وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي.

ويؤكد الخبراء الإقتصاديون أن الشركات الجزائرية ينتظرها عمل كبير من أجل إيجاد حلول لها في هذه الأسواق واكتساب حصة سوقية في ظل هذه المنافسة المحتدمة، ويشير إلى ضرورة إيجاد جملة من المتطلبات الأساسية بمرافقة الدولة، لتمهيد الطريق ومساعدة المتعاملين الاقتصاديين للتعرف على الأسواق الإفريقية ومعرفة احتياجات هذه الأسواق، إنه من الضروري إيجاد قاعدة

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات و الاستشراف، **احصائيلت التجارة الخارجية للجزائرسنة 2020**، ص 54 .

لوجستيكية موجهة للتصدير وإيجاد متدخلين محترفين في مجال التصدير من حيث جودة المنتجات ومطابقتها لمعايير متعارف عليها و التشديد على ضرورة فتح خطوط نقل جوي مع أهم العواصم والأسواق الإفريقية لتسهيل عمليات التبادلات التجارية وتحويل الأموال مثل إنشاء بنوك جزائرية في الدول الإفريقية، فإن تصدير الجزائر لإفريقيا يتطلب مؤسسات محلية تكون قادرة على منافسة نظيرتها العالمية، وأن الانفتاح تجاريا في إفريقيا لا يمكن أن يتحقق إلا بوحدة اقتصادية مغاربية تكون قادرة على المنافسة سواء في السوق الأوروبية أم الإفريقية.

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية لسياسة الانفتاح التجاري، حيث يؤدي بالدولة التي تتبع سياسة الانفتاح التجاري إلى التخفيض من الرسوم الجمركية و إلغاء القيود و الحواجز غير الجمركية (نظام الحصص) بين الدول، و زيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات و الواردات، بما يعود بالمنفعة على كل الأطراف، فالجزائر مرت بعدة مراحل لتحرير التجارة الخارجية، حيث تسعى لتحقيق عدة أهداف أهمها زيادة نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات و بالتالي توجهت إلى السوق الإفريقية لتحقيق هذه الأهداف، لكنها تواجه عدة صعوبات وتحديات، تتمثل في الوضع السياسي في البلدان الإفريقية وعدم وجود الأمان.

كما سنقوم بتحليل الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر و مدى مساهمة الانفتاح التجاري على السوق الإفريقية في رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات في الفصل الثاني.

الفصل الثاني :

مساهمة الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الافريقية في تنمية الصادرات.

تمهيد :

ما يميز التجارة الخارجية للجزائر هو المساهمة الكبيرة من المحروقات، بحيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر، ويعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر وتأتي فالمرتبة الثانية الدول الأوروبية الأخرى .. إلا أن التوجه نحو دول الشمال لم يكن في صالح التجارة الخارجية لجزائر، بفعل إختلال مطلق لقيمة التبادل التجاري المشترك.

حيث تعمل الحكومة مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها التجارية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة. ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الإقتصاد الوطني بإقتصاديات القارة السمراء، هادفة بذلك إلى فتح المجال لترويج وتسويق المنتجات الجزائرية ببلدان إفريقيا، حيث تركز الجزائر على تجارة المقايضة عن طريق الولايات الجنوبية الحدودية مع دولتي مالي والنيجر ، كما تتوجه الجزائر لفتح أسواق تجارية بدول إفريقيا الوسطى و الدول الساحل، للخروج مبدئيا من الإعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية.

المبحث الأول: البعد الإفريقي في السياسة الوطنية تاريخيا و حاضرا:

تحاول الدولة الجزائرية إستثمار إرثها التاريخي في بناء علاقات قوية مع الدول الإفريقية و توسيع نفوذها ونشاطها الإقتصادي و الدبلوماسي في القارة السمراء، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق في المطلب الأول إلى العلاقات الإقتصادية قديما وفي المطلب الثاني نتكلم على العلاقات الإقتصادية في الحاضر و تطلعاتها في المستقبل وفي المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى مزايا الإنفتاح التجاري و الإقتصادي على السوق الإفريقية.

المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية قديما:

يمكن أن نبين و ندرس العلاقة الفكرية الإقتصادية التجارية بين القطر الجزائري وعموم إفريقيا الساحل ووسط إفريقيا وغربها، من خلال الحركة التبادلية التي كانت قائمة بين إقليم توات وهاته المناطق الإفريقية، حيث أن الدولة بمفهومها الحديث الان كانت غير محددة .

لقد كان لإقليم توات الواقع في جنوب غرب الصحراء الجزائرية أهمية كبرى في مجال الإقتصادي و التجاري، خلال القرن (19/18/17م)، حيث تميز الإقليم بإنتاج الكثير من السلع كالتمور و الحناء، كما إمتلك الإقليم في تلك الفترة ميزة الإمتداد الواسع، فمساحته قدرت بأكثر من 3000 كيلو ميتر مربع.

على ان أهمية الإقليم تكمن على الخصوص في وقوعه على طريق القوافل التجارية المتجهة من الشمال نحو السودان الغربي، ويقع أيضا في طريق القوافل المتجهة من الإقليم الجنوبي نحو الشمال و بلاد المغرب و بلاد تونس و ماجاورها من البلدان أي حتى طرابلس في ليبيا حاليا، بمعنى أن الإقليم كان همزة وصل هامة بين الشمال و الجنوب و ملتقى القوافل التجارية و محط رحالها ومنطلقها فالإتجاهات المذكورة، بالاضافة إلى كونه مخزنا كبيرا للعديد من السلع الفلاحية والمستخلصة من تربية الحيوانات[1]

ومن خلال ذلك فإن لإقليم إتمس أهمية كبرى في المبادلات التجارية، مما أهله لنسج علاقات ثقافية وتجارية كبيرة مع المناطق الأخرى، لذلك فإن قرن 13/19هـ. كانت تميزه حركة نشطة تجارية (أي ما نسميه حاليا إنفتاح تجاري و إقتصادي)، مما أدى إلى ربط الإقليم لمناطق عديدة من الوطن كواد ميزاب، ورقلة، تقرت، تلمسان، الجزائر العاصمة، بسكرة وغيرها.

كما ربط الإقليم بمناطق خارج الوطن كفأس ، تونس ، طرابلس ، مصر ن بلاد الشام و حجاز(مكة ، مدينة)، و أسطنبول و إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية حاضرا:

[1] د.عاشور فضيلة، **دراسة نمط العلاقات بينالجزائر والدول المجاورة لها**، مجلة العلوم الإجتماعية،2018/12/01.

ساهمت الجزائر في العديد من المبادرات الهادفة إلى تنمية وترقية إفريقيا وجعلها قطب عالمي فعال، وقادر على تجاوز مشكلاته المتراكمة من الحقبة الاستعمارية، ومظاهر التحلف والفقر، والتراجع السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

ونذكر من ذلك :

– المساهمة الفعالة في تأسيس الإتحاد الإفريقي الهادف إلى تشكيل كيان اقتصادي و سياسي متكامل للنهوض بالتنمية.

– رعاية مبادرة النيباد، شراكة جديدة لتنمية إفريقيا، و التي تشير إلى تلك الإستراتيجية المعدة لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف، وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالإقتصاد و الإستمار في الشعوب الغفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية، و التي تتمثل في الفقر المتزايد و التخلف واستمرار التهميش[1].

– القضاء على الفقر.

– مساعدة الدول الإفريقية على المشاركة الفعالة في مسيرة التقدم و التنمية.

ـ الحيلولة دون محاولات تهميش القارة في مسار العولمة وتفعيل إندماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي.

كما ساهمت لمبادرة في جلب إمتيازات إقتصادية و إجتماعية للبلدان الإفريقية منها :

1 استفادة إفريقيا من الصندوق الذي تقرر إنشائه في مكافحة الإيدز، وكذلك من الصندوق الخاص بدعم التعليم في الدول النامية.

2 إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا من طرف الدول الثماني الكبار، حيث تأهلت بعض الدول الإفريقية لخفض ديونها بمقدار 53 مليار دولار أمريكي مقارنة بحجم الدين الأصلي الذي بلغ 74 مليار دولار أمريكي، ووصل عدد الدول المستفيدة إلى 23 دولة.

3 إقامة شراكة جديدة مع إفريقيا للمساعدة على عملية التنمية[2].

مع الازمات العالمية واثارها المتلاحقة على الاقتصاد الوطني، وكذلك وجود رؤية اقتصادية حديثة لخروج من النمط الريعي النفطي للاقتصاد الوطني، كل هذا اقنع الحكومة الجزائرية بما تحمله القارة السمراء من امكانيات مادية وبشرية ويظهر ذلك جليا من خلال مجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني

[1] أ– بن شيخ عبد الرحمن، **الإنفتاح التجاري على القارة الإفريقية دراسة في الأهمية و الآفاق المستقبلية**، مجلة آفاق العلوم جامعة الجلفة، الجزء2، العدد8 ، جوان 2017،ص 78.

[2] بن شيخ عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 81.

باقتصاديات القارة السمراء، وعملها على تعزيز البنية التحتية الصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل و خارج الوطن و مقابل ذلك:

– تم عقد المنتدى الجزائري الافريقي للاستثمار والاعمال شهر ديسمبر 2016 م بالجزائر، الذي جمع رجال الاعمال لعدة دول افريقية لأجل استكشاف فرص وامكانيات جديدة للشراكة الاقتصادية في القطاع الصناعي. كما يضطلع من خلال اهدافه الى تعزيز مكانة الجزائر على مستوى القارة لاسيما على الصعيد الاقتصادي.

– انظمت الجزائر لمنطقة القارية للتبادل الحر. مما يسمح بالاستفادة من مزاياها وبالتالي تحقيق التكامل في القارة الافريقية، علما ان منطقة التبادل الحر تعد اهم محرك لها.

– ضمن الرؤية الاقتصادية في الانفتاح على افريقيا اقيم مشروع ميناء شرشال حيث ان هذا الميناء من شانه ربط الشمال بالجنوب، على اعتبار انه سيسمح بتخزين واعادة شحن السلع ونقلها برا عبر الطريق السيار شمال جنوب، انطلاقا من عدة موانئ جافة ليتم بعدها توصيل السلع والصادرات الى دول الجوار الافريقي في ظرف لا يتجاوز اسبوع وبهذا تكون تكلفة المادية والزمنية وبهذا تكون التكلفة المادية والزمنية للنقل اقل بكثير من نقل تلك السلع بحرا، بالإضافة الى انه سيستقبل اكثر من 27,5 مليون طن من السلع سنويا عبر ملايين الحاويات مما سيوسع الوعاء التجاري للجزائر ويمكنها من فتح باب التصدير على مصرعيه للدول الافريقية.

ان مستقبل الجزائر الاقتصادي اصبح مرتبطا بالانفتاح على افريقيا، وعلى اعتبار ما تزخر به القارة من امكانيات مادية وبشرية ضخمة. ورغم ان الجزائر تعتبر من اقوى الاقتصاديات في المنطقة بحكم ثرواتها الباطنية الكثيرة وبحكم منهجها الاقتصادي الحذر والمتدرج في مسألة انفتاح السوق، فان حظورها يعتبر ضعيف مقارنة بالدول الاخرى من خارج القارة الافريقية.

المطلب الثالث: مزايا الانفتاح الإقتصادي و التجاري على السوق الإفريقية:

هناك مزايا عديدة ومتعددة للانفتاح التجاري الجزائري على هناك مزايا عديدة ومتعددة للانفتاح التجاري الجزائري على إفريقيا الساحل ودول وسط إفريقيا و منطقة غرب إفريقيا نذكر منها :

– الانفتاح التجاري على دولة موريتانيا في إطاره الجزئي أي التبادل بين تيندوف وموريتانيا، يدفع الدولة الجزائرية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي و تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي، نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري و إرتفاع معدلات أرباح المؤسسات الزراعية.

– يساعد الانفتاح الاقتصادي في ديناميكية تحرير الإقتصاد الوطني عن طريق عصرنة المنظومة التشريعية، و أقلمتها مع تعهدات الدولة الجزائرية الجهوية و الدولية[1].

تحصين الإقتصاد الوطني في ظل العولمة و المنافسة المتسارعة، والتكلات العالمية التي تستحوذ على الأسواق في مختلف القارات، و بالتالي تضعف الدول بوفرات الحجم و العرض الإنتاجي الكبير والإستخدام الكثير للعمالة الماهرة و التكنولوجيا المتطورة.

إستفادة الإقتصاد الوطني في مجال الخدمات [2]:

1 **الخدمات المالية:** تطوير قطاع المالي، و الوساطة المالية.

2 خدمات الإنشاء و الهندسة : من حيث بناء بنية تحتية ملائمة للمنافسة وفق القواعد العالمية.

3 خدمات النقل بأشكاله المختلفة: (البحري الجوي البري)، فالجزائر تملك ساحل كبير وعند الإنفتاح على الساحل يسهل الوصول إلى الموانئ بالمنتجات من الولايات الجنوبية، إضافة إلى المطارات التي يمكن تفعيل عملها للنقل و الشحن، و الخط البري كذلك.

– الإنفتاح التجاري و وجود سوق لتصريف المنتجات و فوائض الإستهلاك المحلي يعزز قدرة الجزائر على مواصلة الإصلاحات الإقتصادية، في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

– السماح للمستثمرين من الدخول إلى أنظمة التفضيل التجاري، فبحكم المعاهدات و الإتفاقيات تأخذ الدولة في التفاوض بعض الإمتيازات للقطاع الخاص و المتعاملين الإقتصاديين و التجاريين.

– العمل على تجسيد مبدأ تحقيق الإندماج الإقتصادي للقارة وفق المتطلبات الدولية.

– الإنفتاح التجاري و الإقتصادي، يكون فرصة فلمواكبة موجات التكت الظارة البارزة مع العولمة.

المزايا بالنسبة لتبادلات الجزائر مع بلدان جنوب الصحراء الكبرى[3] :

– عرض سلسلة واسعة من المنتجات الصناعية والغذائية

–اتساع نطاق الطلب على المنتجات الزراعية والماشية للمناطق الجنوبية

– بلدان لديها سواحل على البحر الأبيض المتوسط وتملك موانئ تجارية أخرى يمكن أن تستخدم أساس لممرات عبور جديدة لسلع مالي والنيجر على وجه الخصوص.

– التيارات التقليدية للتبادلات التجارية بين سكان المناطق الحدودية الجزائر – مالي – النيجر

---

[1] بن شيخ عبد الرحمن، مرجع سابق، ص81.

[2] بن شيخ عبد الرحمن، مرجع سابق، ص82.

[3] لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، "**دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر لصحراء**"، ديسمبر 2009، ص16.

– تنمية التبادل التجاري للجزائر مع النيجر و مالي في إطار النظام المعروف ب "المقايضة" منذ عام 1968.

المزايا بالنسبة بلدان جنوب الصحراء الكبرى في تجارتها فيما بينها أو مع الجزائر:[1]

– عرض المنتجات الحيوانية (الماشية، اللحوم و الجلود)، و الزراعية (القطن، الفول السوداني، البصل و الصمغ العربي) و صيد الأسماك

– الطلب على المدخلات الزراعية (الأسمدة، المبيدات، معدات الري والأدوات...)، المنتجات الغذائية، الأدوية، مواد البناء و المعدات

– تطوير التعدين (النفط والذهب و اليورانيوم) والآثار الناجمة عن طلب المعدات و السلع الاستهلاكية

– استغلال الدول غير الساحلية الثلاث لعدة ممرات عبر موانئ خليج غينيا و غرب إفريقيا: آوتونو، لومي، تيما، لاغوس، أبيدجان، دوالا و داكار

المبحث الثاني: إستراتجيات تحقيق أهداف الإنفتاح التجاري على السوق الإفريقية وآثاره على الإقتصاد الوطني:

تسعى الجزائر إلى إعادة مكانتها الإقتصادية في القارة الإفريقية و هذا يتطلب إستراتيجيات فعالة لتحقيق فعالة لتحقيق هداف التي حددتها الحكومة الجزائرية من خلال الإنفتاح التجاري على السوق الإفريقية حيث سنقوم في هذا المبحث بتحديد متطلبات تحقيق الإنفتاح التجاري على السوق الإفريقية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني نقوم بتحليل إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر و معرفة مدى الإنفتاح التاجري على السوق الإفريقية، أما المطلب الثالث سنتناول فيه آثار الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية.

المطلب الأول : متطلبات تحقيق أهداف الإنفتاح التجاري على السوق الإفريقية

أولا : مساعي الجزائر للإنفتاح التجاري على دول الساحل و دول الجوار :

1- إعادة العلاقات التجارية بين ليبيا والجزائر[2]: من خلال المنتدى الإقتصادي الذي عقد في الجزائر حضره أكثر من 310 من رجال الأعمال الليبيين، تم الإتفاق فيه على إعادة فتح المعبر الحدودي الدبداب– غدامس المغلق منذ 2014 من خلال المباشرة بوضع الترتيبات اللوجيستية و التقنية.

كما اتفق الجانبين لإعادة الخط البحري الرابط بين طرابلس و الجزائر العاصمة لإستغلاله في نقل السلع والبضائع.

[1] لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، مرجع سابق، ص16.

[2] موقع وكالة الأنباء الجزائرية، تم الإطلاع عليه يوم 2021/09/06.

وتوج المنتدى الإقتصادي أشغاله بإبرام اتفاقية تأسيس مجلس أعمال بين البلدين بهدف تعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

- المواد التي تصدرها الجزائر إلى ليبيا تتمثل في:

- مواد البناء مثل الحديد و الإسمنت.

- السكر الجزائري الذي يدخل ليبيا بكميات كبيرة عن طريق وسيط فرنسي وكذلك منتوج الطماطم.

2- الإعتماد على نظام المقايضة بين الجزائر ودولتي النيجر ومالي :

حيث سمحت الحكومة الجزائرية بتوسيع قائمة المواد والسلع التي يمكن تبادلها بموجب المقايضة كطابع إستثنائي بين 4 ولايات حصرا وهي أدرار، مالي وتمنراست وتندوف.

قائمة البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر من جهة ومالي والنيجر من جهة أخرى[1]:

أ المنتوجات الجزائرية :

- التمور الجافة ومشتقاتها، باستثناء الأنواع الأخرى من دقلة نور.

- الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك و الألمنيوم و الزهر و الحديد و الفولاذ.

- البطانيات.

- منتوجات الصناعة الحرفية التقليدية و الفنية.

- الألبسة الجاهزة.

- الصابون.

- مسحوق الصابون.

- زيت الزيتون.

- الزيتون.

- العسل.

- الصناعات (الأواني) البلاستيكية.

- مواد التجميل و النظافة الجسدية.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، سنة 2020.

ب- المنتوجات القادمة من مالي و النيجر[1] :

- الماشية الحية من فصيلة الابقار و الماعز والأغنام و الجمال، وفق الحالة الصحية السائدة في البلدان المصدرة.
- الحناء.
- الشاي الأخضر.
- التوابل.
- قماش العمائم وقماش تاريز
- الذرة البيضاء.
- المانجوز
- الخشب الأحمر.
- العسل.
- أغذية الأغنام.

3- تنويع الصادرات مع دولة موريطانيا[2] :

في إطار ديناميكية إحياء وتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية وسياسة تحديد المواقع الجديدة للجزائر في إفريقيا، قامت الجزائر سنة 2019 بتصدير 700طن من مختلف المنتجات الوطنية عبر المعبر الحدودي البري، كما تم تصدير 620 طن من المنتجات وتتمثل :

- المنتجات الغذائية الزراعية.
- المنتجات الزراعية.
- منتجات التعبئة والتغليف.
- المواد الكيميائية.
- الفراش.
- الأجهزة المنزلية.
- الأدوات المنزلية.
- الأجهزة الكهرومنزلية والإلكترونية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، سنة 2020.

[2] https://www.commerce.gov.dz/، تم الإطلاع عليه يوم 08سبتمبر2021.

كما تم إنشاء خط بحري بين الجزائر و موريطانيا يتولي نقل المنتجات الزراعية و المنتوجات المنزلية المصنعة في الجزائر إلى موريتانيا وباقي غرب إفريقيا[1].

ينظم المجمع العمومي للنقل البري واللوجستيك " LOGITRANS Groupe " بالتعاون والتنسيق مع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية " ALGEX " قافلة هامة تتكون من 25 إلى 40 شاحنة **نصف** مقطورة قصد تصدير مختلف المنتوجات الجزائرية نحو دولة موريتانيا **(نواكشوط ونواذيبو)** وذلك يوم 28 سبتمبر 2021.

لهذا الغرض فإن الوكالة " ALGEX " ومجمع " LOGITRANS " يدعوان المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في تصدير منتوجاتهم نحو موريتانيا إلى المشاركة في هذه القافلة الهامة.

إن تنظيم هذه القافلة يأتي في سياق نتائج ثمار الطبعة العاشرة لمعرض الموقار الدولي لسنة 2021، والتي تم من خلاله إبرام عدة اتفاقيات تجارية، والتي تأتي تحت شعار الجزائر بوابة التجارة الإفريقية.

تجدر الإشارة إلى أن المدة التي تستغرق من الجزائر إلى نواكشوط تقدر بـ 8 إلى 10 أيام.

كما أن الموعد النهائي لتأكيد مشاركتكم في هذه القافلة هو **23 سبتمبر 2021 على الساعة 12:00.**[2]

ثانيا : الإستراتجيات الواجب تفعيلها و تطويرها[3]:

1- مراعاة التوجهات الجيو سياسية و الجيواقتصادية للدولة : ينجح الإنفتاح إفريقيا عندما يتم وضع هذا الهدف ضمن الإتجاهاتالجيو سياسية و الجيواقتصادية للدولة، فتخصص له الإمكانيات والمكانة المطلوبة له، فالتوجهات الجيو سياسية و الجيواقتصادية هي الاتجاهات التي تسعى الجزائر إلى تطوير الاقتصاد في ظلها و تحقيق النمو الإقتصادي.

2- وضع القوانين الحمائية للتعامل الإنتاجي و التجاري، أن تكون القوانين كافية و على يقين من قدرتها على حماية صغار المنتجين، توفير الشروط و الحوافز الكلية المستدامة وتنفيذ السياسات التنموية المصاحبة لها، وضرورة وضع القواعد الكفيلة بالتشغيل السليم لآلية السوق دون التخلي عن السعي لتحقيق الأهداف التنموية، وخاصة رفع معدل الصادرات فإنه توجد علاقة تبادلية بين التنمية الإقتصادية و الصادرات.

3- التفكير في الوصول إلى درجة عالية من الإنفتاح التجاري و العلاقة مع موريتانيا و عموم إفريقيا، مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال النتائج الإجابية لهذه السياسة على النمو الإقتصادي، المعبر عنه بالتراكم السلعي الذي قد يفيض عن السوق المحلية ويصبح ضمن الصادرات القادرة على خلق العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، بإعتبار أن النمو الإقتصادي يزداد بعوامل خارج الإقتصاد بنسب أكبر من

---

[1] https://www.raialyoum.com/، تم الإطلاع عله يوم 08سبتمبر2021.

[2] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX،https://www.algex.dz/، تم الإطلاع عليه يوم 10سبتمبر2021.

[3] أ- بن شيخ عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 82.

العوامل المحددة من داخل الإقتصاد، وهذا تكون له تأثيرات إيجابية على مكانة الدولة الجزائرية وأدائها الإقتصادي و التجاري في الأسواق خارج الحدود الوطنية.

4- تطوير المبادلات البينية و العمل على تقليص التبعية للخارج، مما يؤدي إلى تحسين حجم الميزان التجاري لدول (الصادرات ـ الواردات)، و يتطلب ذلك تطوير اللوجستيكو البنى التحتية، والتي هي من الأساسيات لأي إقتصاد بيني، أين تظهر أهمية الربط البري عبر الطرق التجارية و السكك الحديدية، وإقامة التجمعات التجارية الموسمية و الدولية، مما يؤدي إلى انسياب للسلع و الخدمات و العمالة.

5- يجب أن تهتم الجزائر بطريق العابر للصحراء حيث يعتبر هذا الطريق بنية أساسية في قلب رهانات إقتصادية، إجتماعية وسياسية عامة في جميع أنحاء القارة، فهو يضمن[1] :

- الوظيفة الحاسمة للطريق المتعلقة في حركة البضائع و الأشخاص و ما تولده من آثار على النشاطات التجارية وخلق فرص العمل و تطوير الهياكل الأساسية و تنمية العلاقات الإقتصادية والإجتماعية.
- حلقة وصل هامة في شبكة الطرقات الإفريقية التي هي على وشك الاكتمال.

المطلب الثاني: طبيعة الصادرات والواردات الجزائرية نحو الدول الإفريقية:

الملاحظ على الاقتصاد الجزائري، أنه اقتصاد ريعي، أي أن الجزائر يغلب في صدراتها منتوج واحد و هو البترول، بالرغم من أن الصادرات تعتبر عنصر جوهري في سياسة الإنفتاح التجاري.

أولا: الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)

[1] لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، مرجع سابق، ص 04.

يوضح الجدولين الموالين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020،والذين نحاول من خلالهما معرفة الفترات الإنجابية التي أدتها الصادرات الجزائرية وكذا العوامل المؤثرة في كبحها.

الجدول رقم 01 : تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010- 2018) الوحدة :(بمليون دولار).

السنوات / الصادرات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المحروقات	القيمة	56120	71661	70583	63816	58462	33081	27918	33202	39277
	النسبة	98,30 %	98,31 %	98,3%	98,3% 7	97,2%2	95,7% 0	95,2%5	96,0%4	94,2%3
صادرات خارج المحروقات	القيمة	970	1227	1153	1051	1667	1485	1391	1367	2405
	النسبة	1,69%	1,68%	1,60%	1,62%	2,77%	4,29%	4,74%	3,95%	5,67%
إجمالي الصادرات	القيمة	57090	72888	71736	64867	60129	34566	29309	34569	41682
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011-2015-2017، سنة 2018.

من خلال الجدول يمكننا تقسيم تطورات تطورات الصادرات الجزائرية الى فترتين:

الفترة الأولى ما بين (2010-2014): ونرى من خلالها بأن إجمالي ايرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57090 مليون دولار سنة 2010 و72888 مليون دولار سنة 2012 ، وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت 109,45 دولار للبرميل الواحد سنة 2012 . وهذا ما يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي عد اقتصاد ريعي محض.

وعرفت هذه الفترة استحواذ صادرات المحروقات على إجمالي صادرات الجزائر بمتوسط نسبة 98,1% . في حين أنه في أفضل الحالات بلغت الصادرات خارج المحروقات نسبة 2,77% من إجمالي الصادرات.

الفترة الثانية ما بين (2015-2018) : وهي ذات الفترة التي شهدت إنهيار أسعار البترول الى ما دون 40 دولار للبرميل بحيث إذا ما قارنا بين إرادات سنة 2012 والتي بلغت 71736 مليون دولار وسنة 2016

والتي بلغت 29309 مليون دولار للبرميل فنرى بأن تأثير الأزمة كان كبيرا من خلال انخفاض إجمالي الإيرادات إلى أقل من النصف.

وفي نفس الفترة في ظل مواجهة الأزمة البترولية قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الإقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنويع الإيرادات ، وأدى هذا إلى إرتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقدر ب 2% . وتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا ، وهو المعدل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن مستوى المطلوب بحيث سجلت 4,29% سنة 2015 إلى 5,67% سنة 2018.

أما بالنسبة للتحليل الجزئي للإحصائيات فإنه التغير الكبير في قيمة إيرادات صادرات المحروقات مع الثبات النسبي لحجمها وهذا يدل على إضطراب أسعار المحروقات ومدى تعرض سوقها إلى أزمات متتالية ، في ظل تواصل إصرار الجزائر على الإعتماد الكلي على المحروقات .

جدول رقم 02 : صادرات الجزائر خلال فترة 2019-2020

تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2019-2020. (حصص نسبية سنتي 2019-2020/ القيمة بالمليون دولار أمريكي).

السنوات	سنة 2019		سنة 2020		نسبة
الصادرات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	التغير
صادرات المحروقات	33243,17	92,80%	21541,11	90,52%	-35,20%
صادرات خارج المحروقات	2580,53	7.20%	2255,49	9,48%	-12,59%
المجموع	35823,53	100%	23796,60	100%	-33,57%

المصدر: إحصاءات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر فترة2020www.douane.gov.dz

سجلت الصادرات الإجمالية انخفاضا بنسبة33,57% خلال سنة 2020 2019، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إنحفاض صادرات المحروقات بنسبة 35,20%.

حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 90,52% من القيمة الإجمالية، التي بدورها إنخفضت بشكل حادبقيمة قدرها 11,70 مليار دولار أمريكي، مقارنة بسنة2019، في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية حيث تمثل 9,48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2,26 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12,59% .

ثانيا : تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام :

تتمثل الصادرات حسب وحدات الاستخدام في 6 منتجات وهي كتالي (المواد الغذائية– المواد الخام – المنتجات نصف المصنعة– سلع التجهيزات الزراعية– سلع التجهيزات الصناعية– السلع الاستهلاكية غير غذائية) والشكل التالي يوضح تطور قيم هذه المنتجات خلال فترة 2019–2020.

الشكل رقم 01 : يوضح الشكل التالي نسبة الصادرات خارج المحروقات ونسبة صادرات المحروقات.

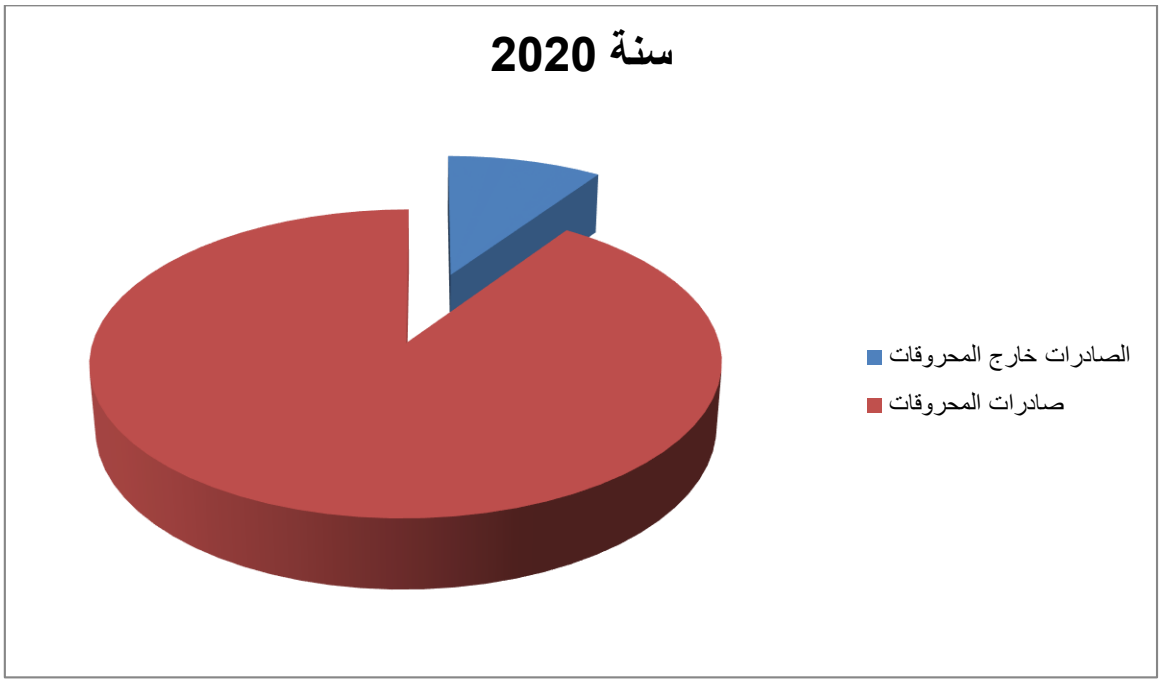

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول رقم 02.

نلاحظ من الشكل أن نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بصادرات المحروقات برغم الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم الصادرات خارج المحروقات.

إلا أن الإنتاج لم يستوفي الكمية و الجودة اللازمة لمنافسة في الأسواق الخارجية، حيث نجد مؤسسات تصدر بكمية قليلة للخارج و خاصة إلى الأسواق الإفريقية مثل شركة كوندور الجزائرية، التي تقوم بالتصدير إلى تونس وموريتانيا.

الجدول رقم 03 : تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حسب وحدات الاستخدام خلال الفترة 2019-2020. القيمة بالمليون دولار أمريكي :

يوضح الجدول التالي قيمة الصادرات من المنتجات الرئيسية خارج قطاع المحروقات:

السنوات / وحدات الإستخدام	سنة 2019		سنة 2020		المرتبة
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المواد الغذائية	407,85	15,81%	442,59	19,42%	2
المواد الخام	95,95	3,72%	71,52	3,17	4
المنتجات نصف المصنعة	1956,92	75,84%	1611,18	71,43%	1
سلع التجهيزات الزراعية	0,25	0,01%	0,32	0,014%	6
سلع التجهيزات الصناعية	82,97	3,22%	93,81	4,03%	3
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	36,42	1,41%	39,06	1,73%	5
المجموع	2580,36	100%	2255,49	%100	

المصدر: إحصاءات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر فترة 2020www.douane.gov.dz

تتجلى المنتجات الرئيسية خارج المحروقات، المصدرة خلال سنة 2020 في وحدة " المنتجات نصف المصنعة" التي سجلت قيمة إجمالية قدرها 1611,18 مليون دولار أمريكي، وتأتي وحدة "المواد الغذائية" في المرتبة الثانية بقيمة 442,59 مليون دولار امريكي، متبوعة بوحدة " سلع التجهيزات الصناعية" بقيمة 90,81 مليون دولار أمريكي و أخيرا وحدات " المواد الخام " و"السلع الاستهلاكية غير الغذائية " و" سلع التجهيزات الزراعية"

شكل رقم 02 : منحنى بياني لنسبة المنتجات الرئيسة التي قامت الجزائر بتصديريها سنتي 2019-2020.

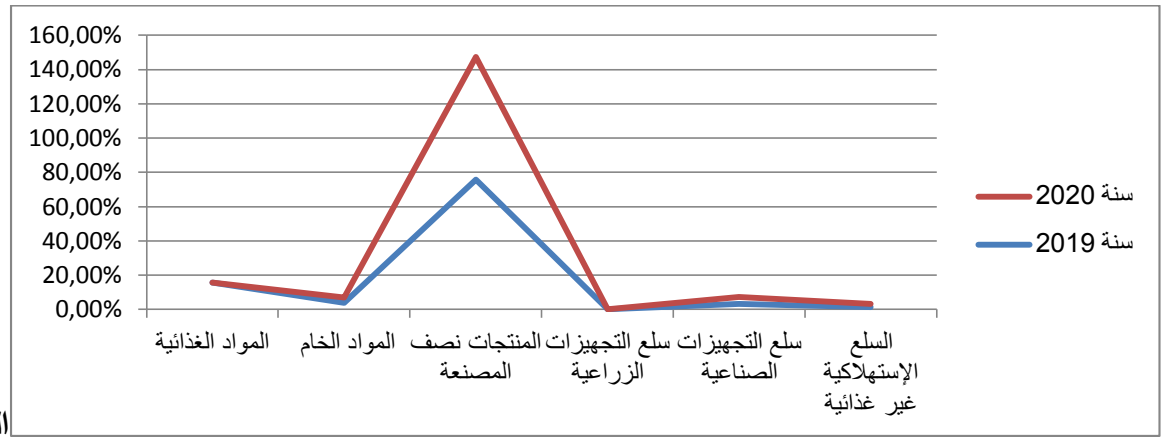

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات جدول رقم 03.

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معظم صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنتي 2019 _2020 تتركز على المنتجات نصف مصنعة حيث سنة 2020 بلغت نسبتها أكثر من 71%، ثم تليها المواد الغذائية في المرتبة الثانية ، أما باقي المنتجات "المواد الخام، سلع تجهيزات زراعية، السلع الاستهلاكية غير غذائية، سلع التجهيزات الصناعية " فتعتبر صادرات هامشية لم تصل إلى نسبة مرتفعة، وذلك راجع لعدم وفرة الإنتاج وقلة الجودة وإهمال الزراعة من قبل المستثمرين الجزائرين، ولكن من خلال الانفتاح على السوق الجزائرية ، يمكن للمصدرين الجزائريين من رفع نسبة الصادرات من سلع التجهيزات الزراعية ، والسلع الإستهلاكية غير غذائية باستغلال المنطقة الحرة الإفريقية للتجارة.

ثالثا : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق :

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول مع الجزائر ثم تأتي الدول الاوروبية و الدول الاسيوية و الدول العربية وفي الأخير تأتي قارتي امريكا و إفريقيا وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم 04: التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق في الفترة (2010-2019) الوحدة (مليون دولار)

السنوات	المنطقة	الإتحاد الاوربي	الدول الاوربية الاخرى	دول أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	أوقيا نوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2010	القيمة	28009	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
	النسبة	49,09	0,01	4,5	7,1	-	1,2	2,2	0,1	100%
2011	القيمة	37307	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
	النسبة	50,79	0,13	5,81	7,03	0,06	1,1	2,15	0,19	100%
2012	القيمة	39797	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
	النسبة	55,37	0,05	5,8	6,2	-	1,3	2,8	0,08	100%
2013	القيمة	41277	52	3211	4697	-	797	2639	91	71866
	النسبة	63,52	0,08	4,9	7,2	-	1,2	4,06	0,14	100%
2014	القيمة	40378	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
	النسبة	64,20	0,15	5,06	8,04	-	1,03	4,87	0,17	100%
2015	القيمة	22976	30	1131	1733	-	439	1319	84	31846
	النسبة	72,14	0,09	3,55	5,44	-	1,37	4,14	0,26	100%
2016	القيمة	22976	37	1683	2409	-	572	1550	82	34597
	النسبة	66,41	0,1	4,86	6,96	-	1,65	4,48	0,23	100%
2017	القيمة	20386	40	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة	57,81	0,11	7,17	10,19	0,2	2,26	3,61	0,29	100%
2018	القيمة	23386	40	2660	5351	248	712	1669	132	41148
	النسبة	56,83	0,09	6,46	13	0,6	1,73	4,05	0,32	100%
2019	القيمة	20496	2318	3884	6424	531	-	1787	382	35822
	النسبة	57,21	6,47	10,84	17,93	1,48	-	4,98	1,06	100%

المصدر: (2010-2016) CNIS،(2017-2018)ANDI،2019 موقع المديرية العامة للجمارك.

من خلال ماسبق نرى بأنه أكثر من 50% من صادرات الجزائر توجه نحو دول الإتحاد الأوروبي، و الذي يعتبر الزبون الأول للجزائر بخلاف الدول الإفريقية التي تتذيل قائمة الدول التي تصدر لها الجزائر حيث تؤول نسبة وارداتها من الجزائر إلى الصفر، فعلى سبيل المثال سنة 2012 بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو الدول الإفريقية 0,08% فقط وهذا راجع إلى سياسات الحكومات السابقة التي أهملت السوق الإفريقية ولم تقدرها حيث تتركز صادرات الجزائر نحو إفريقيا بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات و تجارة المقايضة مع

دول الجنوب برغم انه في السنوات الاخيرة بدأ بعض المستثمرين بالإهتمام بالسوق الإفريقية مثل السوق الموريتانية.

الشكل رقم 03 : منحنى بياني يوضح الفرق بين الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي و الدول الإفريقية خلال فترة 2010-2019.

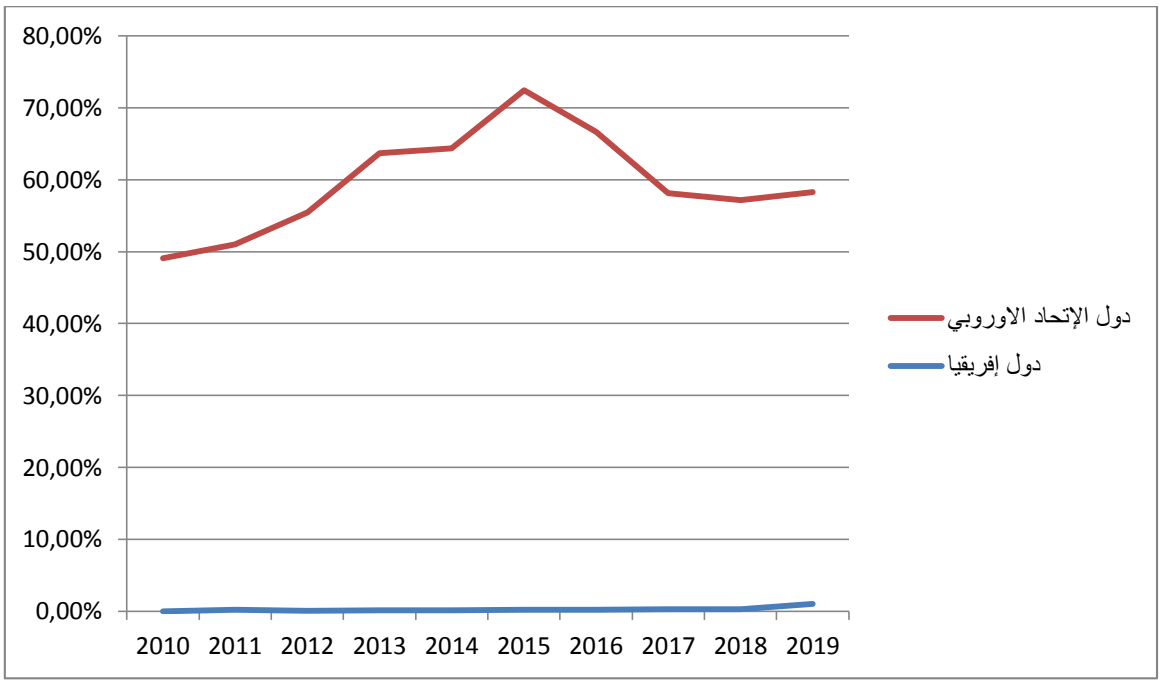

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول رقم 04.

من خلال المنحنى نلاحظ أن الفرق كبير بين صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوربي و الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية حيث أن الإتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الرئيسي للجزائر ومعظم صادرات الجزائر نحو الإتحاد الاوروبي من المحروقات، أما بالنسبة للصادرات نحو الدول الإفريقية فإن الجزائر لم تهتم بها و اهملتها لعقدين متتاليين.

رابعا : توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل :

إن الجزائر تصدر لعدة دول إفريقة من بينها تونس وليبيا و النيجر ومالي ومن خلال الجدول التالي نبين قيم الصادرات الجزائرية نحو هذه البلدان خلال فترة (2019-2020) القيمة بمليون دولار أمريكي.

الجدول رقم 05 : توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل خلال فترة 2019-2020

يوضح الجدول التالي قيمة الصادرات الجزائرية مع الدول التالية(تونس، المغرب، وليبيا نيجر، موريتانيا والتشاد) خلال فترة 2019-2020 (القيمة بالمليون دولار امريكي) :

السنوات / الدول	سنة 2019	سنة 2020
تونس	1350,82	1032,74
المغرب	437,30	400,57
ليبيا	28,57	52,53
موريتانيا	24,45	27,89
مالي	2,28	1,02
النيجر	2,54	0,07
التشاد	-	0,82

المصدر: إحصاءات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية في الجزائر فترة 2020

www.douane.gov.dz

تحتل تونس المرتبة الأولى في قيمة الصادرات حيث في سنة 2020 بلغت 1032,74 مليون دولار امريكي ثم فالمرتبة الثانية المغرب بقيمة صادرات 400,57 مليون دولار أمريكي، وفي المرتبة الثالثة تأتي ليبيا بقيمة صادرات 27,89 مليون دولار أمريكي و اما الدول الساحل مالي ونيجر و تشاد فالصادرات هامشية فقط لأنها تتركز على نظام المقايضة فقط اما موريتانيا قيمة الصادرات في تحسن حيث بلغت 27,89 سنة 2020 وهذا راجع للمعبر البري الذي فتحته الجزائر مع موريتانيا و خط البحري لنقل البضائع كما ان الجزائر تنظم قوافل لتصدير المنتوجات الجزائرية إلى موريتانيا.

الشكل التالي يوضح قيمة صادرات الجزائر خلال فترة 2019-2020:

شكل رقم 04 : مخطط أعمدة يوضح الصادرات الجزائرية نحو كل من تونس والمغرب وليبيا ودول الساحل(القيمة بمليون دولار امريكي)

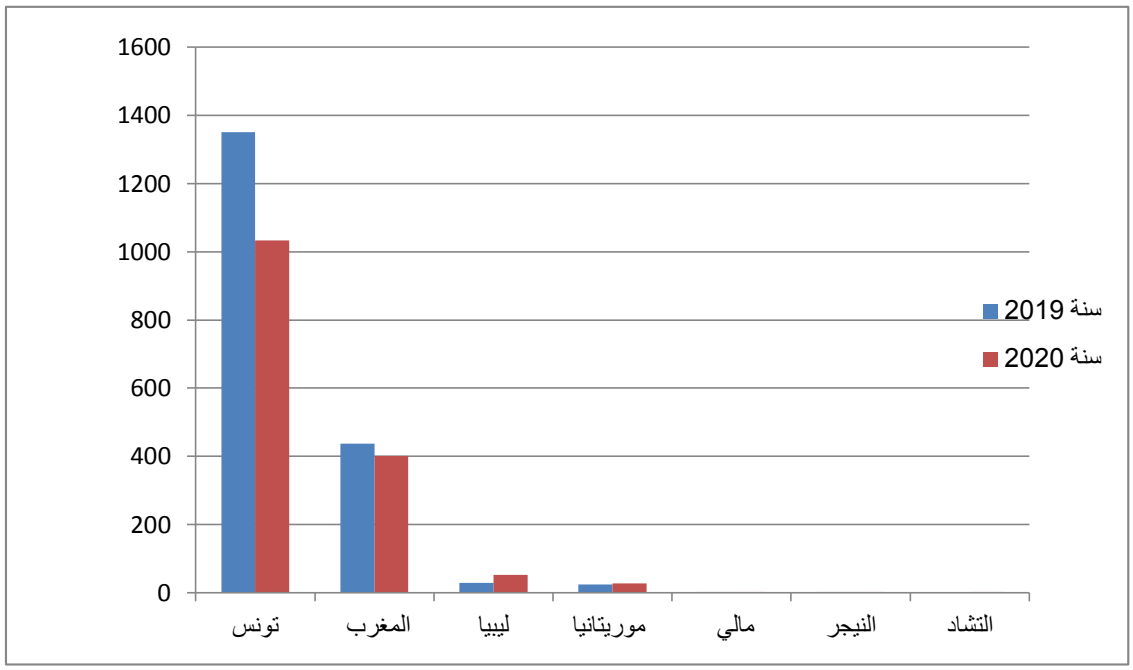

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات جدول رقم 05.

من خلال هذا شكل نلاحظ أن تونس هي المستهلك الأول بين هذه الدول وتأتي فالمرتبة الثانية المغرب اما ليبيا فالصادرات الجزائرية نحوها قليلة بسبب الوضع الأمني المتدهور فيها، ونلاحظ ان دول الساحل الصادرات نحوها قليلة جدا .

خامسا : المنتجات الجزائرية التي يتم تصديرها لدول الجوار و الدول الساحل.

تتركز صادرات الجزائر لدول الجوار و الدول الساحل في خضروات و السلع الراس المالية و المواد الأولية و منسوجات وملابس و آلات الكهربائية الجدول التالي يوضح قيم الصادرات الجزائرية مع دول الجوار ودول الساحل.

الجدول رقم 06: يوضح المنتجات الجزائرية التي يتم تصديرها لكل من الدول الجوار والدول الساحل خلال سنة 2017 القيمة الف دولار امريكي

المنتجات / الدول	آلات كهربائية	منسوجات وملابس	مواد أولية	سلع رأسمالية	خضراوات
تونس	9758.23	848.56	3381.41	5014.33	2086.9
ليبيا	1437.19		3.24	1057.78	
نيجر	65.90			67.21	48.18
موريتانيا		0.00	1705.45	288.46	
المغرب	1739.44	02.26	4495.42	331.18	4495.53
مالي	404.01	0.12	5.93	512.18	10.16
تشاد	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر : https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en

من الجدول نلاحظ أن صادرات الجزائر من آلات كهربائية ومنسوجات وسلع رأسمالية أغلبها تكون وجهتها نحو تونس، بدرجة أقل المغرب وليبيا، أما المواد الأولية والخضروات فالمغرب هي الأولى من بين دول الجوار استيرادا لها، وذلك راجع إلى العلاقات التجارية القوية بينهما، واسواقهم تشبه السوق الجزائرية، أما الدول الاخرى موريتانيا ونيجر ومالي فالصادرات الجزائرية قليلة جدا ومعدومة بالنسبة لتشاد في كل المواد.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الافريقية قديما (حيث بينا أهمية الموقع الاقليمي ما أهله لنسج علاقات تجارية كبرى مع الدول الافريقية)، وحاضرا (لعبت الجزائر دورا كبيرا في تنمية وترقية افريقيا وجعلها قطبا عالميا وكذلك مساهمتها في انشاء المنطقة الحرة الافريقية للتجارة من أجل تحقيق عدة مزايا من بينها رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات وهذا الانفتاح التجاري تطلب وضع استراتيجيات لتحقيق أهدافه.

الخاتمة

انطلاقا مما سبق وجدنا أن الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الافريقية لم يصل إلى التطلعات المرجوة من الحكومة الجزائرية حيث أن الصادرات الجزائرية نحو الدول الافريقية تعتبر ضعيفة جدا وتعتمد على نظام المقايضة مع دول الساحل وعلى تصدير بعض المنتجات الكهرومنزلية والمنتجات الغذائية والمنتجات الزراعية إلى دولة موريتانيا.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم وتحليل الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الافريقية وآثاره على الصادرات.

1- اختبار صحة الفرضيات:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الاجابة كما يلي:

1-إنفتاح الجزائري على السوق الإفريقية له أهمية كبير في نمو الصادرات .

2- في حين تفترض الفرضية الثانية أن المعاملات التجارية بين الجزائر والدول الافريقية ضئيلة جدا وتتركز على المقايضة والصادرات من محروقات.

2- نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- الإنفتاح التجاري هو إقتصاد السوق و هو يساعد الدول القوية ذات الإنتاج القوي.
- الانفتاح التجاري لا يخدم الدولة الجزائرية لأن الانتاج في الجزائر ضعيف من حيث الكمية والجودة.
- أن الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها التي سطرتها من أجل الدخول إلى السوق الافريقية، حيث تعتمد على الصادرات من محروقات.
- أن نظام المقايضة لا يرفع نسبة الصادرات خارج المحروقات.
- الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول الإفريقية تتركز على المواد نصف المصنعة.

. الدول الإفريقية التي تصدر لها الجزائر بكثرة هي تونس والمغرب .

3- التوصيات والاقتراحات:

- لابد على الحكومة إعتماد اصلاحات تجارية حقيقية من تنظيم الأ سواق، وتشجيع الجودة ووضع نظام وطني للمعلومات التجارية، مع سهولة التعاملات التجارية الادارية.
- يجب على الحكومة احترام الصناعات الزراعية والتصنيع والسياحة، في ظل تحسين البنية الأساسية من ظمنها المعلومات وتقنية الاتصالات والطاقة والتنقل.

–ضرورة العمل على اسراع في إنجاز ميناء الحمدانية في الآجال القريبة من أجل زيادة الحركة التجارية في الجزائر، ويكون حركة ربط بين إفريقيا و المنتجات العالمية.

– يجب على الحكومة الاهتمام بالولايات الجنوبية من خلال توفير وسائل نقل السلع وغرف التبريد لحفظ المنتجات الزراعية والاستهلاكية لتصديرها للدول الحدودية.

– ضرورة الاستغلال الأمثل للمنطقة الحرة الافريقية للتجارة.

– يجب على الحكومة إكمال طريق العابر للصحراء وفتح المعبر الحدودي الدبداب –غدامس.

4 – آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع الإنفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية في تنمية الصادرات بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الإقتصاديين التطرق لدراستها وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع و ابحاث أخرى :

1 – أهمية تجارة المقايضة مع دول الساحل وتأثيره على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

2 – دراسة إمكانيات الجزائر لاقتحام السوق الإفريقية عن طريق المنطقة الحرة الإفريقية للتجارة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالعربية:

- الجلالي عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخاص**، دار الحلدونية، الجزائر، 2007.
- ناجي تواتي، **السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات**، المعهد العربي لتخطيط، الكويت 2001.

ثانيا: مذكرات ورسائل:

- حداد بسطالي**أثر سياسة الإنفتاح التجاري على نمو إقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2020/2019.
- الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لإنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- عبد العزيز عبدوس، **سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة لجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2010.
- غزة فؤاد، نصير إسماعيل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الإقتصاد النامي** رسالة ماجيستير جامعة القاهرة،2005/2004.
- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015**، مذكرة دكتوراه، 2017 .
- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة سطيف1، 2019/2018.

ثالثا: مجلات وتقارير

- بن شيخ عبد الرحمن، **الإنفتاح التجاري على القارة الإفريقية دراسة في الأهمية و الآفاق المستقبلية**، مجلة آفاق العلوم جامعة الجلفة، الجزء2، العدد8 ، جوان 2017.
- بن عبد الفتاح دحمان، صيداني محمد، "**قراءة في أداء الاقتصاد الإفريقي (2000-2014)**"، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 05، 2017.
- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، " **اثار تغير سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007.

- الوليد أحمد طلحة، **التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، يونيو 2020.
- خالدي خديجة "**اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02.
- د.عاشور **فضيلة، دراسة نمط العلاقات بينالجزائر والدول المجاورة لها**، مجلة العلوم الإجتماعية،2018/12/01.
- ربيعة خريس، عبر بوابة " السوق الحرة " **الجزائر تعود الى احضان افريقيا بعد سنوات من الانحسار**، نون بوست، 2020.
- كربالي بغداد، **نظرة عامة للتحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005، العدد 08.
- لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، "**دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر لصحراء**"، ديسمبر 2009.

رابعا: الجريدة الرسمية

- الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990، و **المتظمنة قانون النقد والقرض.**
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، سنة 2020.

خامسا المواقع الالكترونية:

- http://www.algex.dz
- http://www.exportateur-algerie.org
- http://www.mae.gov.dz/Zone-de-libre-echange-AR.aspx
- http://www.safex.dz
- https://www.cagex.dz
- https://www.commerce.gov.dz/
- https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe
- https://www.raialyoum.com/
- www.aljazeera.net
- www.douane.gov.dz

ملخص :

تهدف دراستنا إلى تحليل تأثير الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية، من خلال إحصائيات التجارة الخارجية، وتوصلنا إلى أن الانفتاح التجاري على السوق الإفريقية لم يحقق الأهداف لمسطرة من قبل الحكومة الجزائرية، حيث أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات نحو السوق الإفريقية ضعيفة جدا وتتمثل في بعض المنتوجات فقط، إلا أن هناك مساعي من قبل عدة مؤسسات جزائرية للتصدير للدول الإفريقية خاصة منها موريتانيا.

الكلمات المفتاحية: الإنفتاح التجاري، السوق الافريقية، الصادرات خارج المحروقات.

résumée :

Notre étude vise à analyser l'impact de l'ouverture commerciale algérienne sur le marché africain, à travers les statistiques du commerce extérieur, et nous avons conclu que l'ouverture commerciale sur le marché africain n'a pas atteint les objectifs fixés par le gouvernement algérien, car la contribution des exportations hors Les hydrocarbures vers le marché africain sont très faibles et ne sont représentés que dans certains produits. Cependant, des efforts sont faits par plusieurs institutions algériennes pour exporter vers les pays africains, notamment la Mauritanie

Mots clés : ouverture commerciale, marché africain, exportations hors hydrocarbures.

résumée :

Notre étude vise à analyser l'impact de l'ouverture commerciale algérienne sur le marché africain, à travers les statistiques du commerce extérieur, et nous avons conclu que l'ouverture commerciale sur le marché africain n'a pas atteint les objectifs fixés par le gouvernement algérien, car la contribution des exportations hors Les hydrocarbures vers le marché africain sont très faibles et ne sont représentés que dans certains produits. Cependant, des efforts sont faits par plusieurs institutions algériennes pour exporter vers les pays africains, notamment la Mauritanie.

Mots clés : ouverture commerciale, marché africain, exportations hors hydrocarbures.

الملاحق

إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر | سنة 2020

الملحق 2- مبادلات التجارة الخارجية للجزائر حسب وحدات الاستخدام (و.إ)

سنتي 2019 - 2020*

عند الاستيراد

و.إ	العنوان	وحدات الاستخدام	سنة 2019			سنة 2020*			المرتبة	نسبة التغير %
			دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %		
1	المواد الغذائية		963 514,47	8 072,27	19,25%	1 026 307,60	8 094,91	23,54%	2	▲0,28%
2	الطاقة و زيوت التشحيم		171 429,93	1 436,23	3,42%	116 051,47	915,35	2,66%	6	▼-36,27%
3 و 4	المواد الخام		240 182,18	2 012,23	4,80%	291 530,52	2 299,42	6,69%	5	▲14,27%
5	المنتجات نصف المصنعة		1 229 123,24	10 297,52	24,56%	1 010 167,28	7 967,61	23,17%	3	▼-22,63%
6	سلع التجهيزات الزراعية		54 631,46	457,70	1,09%	26 110,44	205,94	0,60%	7	▼-55,00%
7	سلع التجهيزات الصناعية		1 575 853,32	13 202,40	31,48%	1 161 056,76	9 157,73	26,63%	1	▼-30,64%
8 و 9	السلع الاستهلاكية غير الغذائية		770 567,93	6 455,77	15,40%	729 096,23	5 750,68	16,72%	4	▼-10,92%
	المجموع		5 005 302,53	41 934,12	100%	4 360 320,30	34 391,64	100%		-17,99%

عند التصدير

و.إ	العنوان	وحدات الاستخدام	سنة 2019			سنة 2020*			المرتبة	نسبة التغير %
			دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %		
1	المواد الغذائية		48 675,07	407,85	1,14%	56 107,17	442,59	1,86%	3	▲8,52%
2	الطاقة و زيوت التشحيم		3 967 442,64	33 243,17	92,80%	2 730 752,06	21 541,11	90,52%	1	▼-35,20%
3 و 4	المواد الخام		11 451,49	95,95	0,27%	9 066,41	71,52	0,30%	5	▼-25,46%
5	المنتجات نصف المصنعة		233 551,09	1 956,92	5,46%	204 248,03	1 611,18	6,77%	2	▼-17,67%
6	سلع التجهيزات الزراعية		30,29	0,25	0,001%	40,63	0,32	0,0013%	7	▲26,28%
7	سلع التجهيزات الصناعية		9 901,76	82,97	0,23%	11 512,25	90,81	0,38%	4	▲9,46%
8 و 9	السلع الاستهلاكية غير الغذائية		4 346,69	36,42	0,10%	4 951,97	39,06	0,16%	6	▲7,25%
	المجموع		4 275 399,03	35 823,53	100%	3 016 678,53	23 796,60	100%		-33,57%

إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر | سنة 2020

الملحق 4- المبادلات التجارية حسب المناطق الجغرافية (مستوى1)

سنتي 2019 - 2020*

الواردات

الوحدة : بالمليون

المنطقة الجغرافية	سنة 2019		سنة 2020*		نسبة التغير %
	القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية %	
أفريقيا	1 339,57	3,19%	1 124,39	3,27%	-16,06%
منها: مصر	584,28	43,62%	559,55	49,76%	-4,23%
تونس	331,82	24,77%	228,20	20,30%	-31,23%
أمريكا	5 635,35	13,44%	5 348,33	15,55%	-5,09%
الولايات المتحدة	1 418,66	25,17%	1 400,98	26,19%	-1,25%
منها: الأرجنتين	1 812,59	32,16%	1 384,04	25,88%	-23,64%
البرازيل	1 136,21	20,16%	1 336,36	24,99%	17,62%
أسيا و أوقيانوسيا	14 712,47	35,08%	11 255,27	32,73%	-23,50%
الصين	7 654,26	52,03%	5 782,35	51,37%	-24,46%
منها: تركيا	2 141,10	14,55%	1 478,43	13,14%	-30,95%
الهند	968,70	6,58%	731,88	6,50%	-24,45%
المملكة العربية السعودية	625,41	4,25%	552,57	4,91%	-11,65%
أوروبا	20 246,74	48,28%	16 663,65	48,45%	-17,70%
منها: الاتحاد الأوروبي	18 563,75	91,69%	14 812,64	88,89%	-20,21%
المجموع	41 934,12	100%	34 391,64	100%	-17,99%

الصادرات

الوحدة : بالمليون

المنطقة الجغرافية	سنة 2019		سنة 2020*		نسبة التغير %
	القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية %	
أفريقيا	2 169,65	6,06%	1 928,57	8,10%	-11,11%
تونس	1 350,82	62,26%	1 032,74	53,55%	-23,55%
منها: المغرب	437,30	20,16%	460,57	23,88%	5,32%
مصر	216,61	9,98%	188,04	9,75%	-13,19%
أمريكا	3 884,09	10,84%	1 537,39	6,46%	-60,42%
البرازيل	1 242,58	31,99%	726,98	47,29%	-41,49%
منها: الولايات المتحدة	2 193,67	56,48%	421,62	27,42%	-80,78%
أسيا و أوقيانوسيا	9 217,32	25,73%	6 822,94	28,67%	-25,98%
تركيا	2246,97	24,38%	2 121,44	31,09%	-5,59%
منها: الصين	1639,95	17,79%	1 164,82	17,07%	-28,97%
ماليزيا	68,09	0,74%	778,66	11,41%	1043,59%
كوريا الجنوبية	1520,30	16,49%	656,42	9,62%	-56,82%
أوروبا	20 484,55	57,18%	13 507,70	56,76%	-34,06%
منها: الاتحاد الأوروبي	20 428,90	99,73%	13 394,66	99,16%	-34,43%
المجموع	35 823,53	100%	23 796,60	100%	-33,57%